دراسات فلسطينية ٦٠

تجارة إسرائيل الخارجية

يوسف شبل



منظمة التحرير الفلسطينية
مركز الابحاث

أ.د. محمـــود ديـــــاب
جراح بالمستشفى الملكي لمصر

تجَارة إسرائيل الخارجيَّة

Yusuf Shibl,
Foreign Trade of Israel,
Palestine Monographs No. 60,
Palestine Research Center,
606 Sadat St., Beirut, Lebanon

تجارة إسرائيل الخارجيّة

يوسف شبل



منظمة التحرير الفلسطينية – مركز الأبحاث
بيروت

نيسان (ابريل) ١٩٦٩

محتويات الكتاب

صفحة

صفحة

تمهيد

التجارة الخارجية لاسرائيل جانب من الجوانب العديدة للكيان المغتصب في فلسطين المحتلة الذي لا يزال بحاجة الى دراسة موضوعية تحليلية تزيد من المعرفة العربية للعدو . وقد كان تعميم هذه المعرفة ، وتعميقها وتصحيحها ، هو الهدف الرئيسي لمركز الابحاث في منظمة التحرير الفلسطينية في اصدار منشوراته التي تفوق المئة دراسة . ومن يلقي نظرة على قائمة منشورات المركز يلاحظ الجهد الذي يبذله المركز في محاولته لان يغطي ما يستطيع تغطيته من جوانب القضية الفلسطينية ومتفرعاتها . ومهما كان تضافر العقبات (وابرزها قلة المصادر وقلة الباحثين الاختصاصيين، معا) معيقا للمركز في محاولته هذه ، يظل للمركز مجال للاستبشار والتفاؤل (ولن اقول التفاخر) بان العديد من هذه الجوانب قد درس بالفعل ، دراسات تتراوح في الجودة والدقة بنسبة تفاوت الكفاءات والمصادر الاولية، ولكنها تجتمع كلها على صعيد الاسهام في تحطيم حاجز الجهل الذي كان يحيط بالمجتمع العربي في صراعه مع العدو الصهيوني ، وهو الحاجز الذي لعب دورا كبيرا في الفشل العربي المتكرر امام هذا العدو .

ومتابعة لهذا الخط من الدراسات في الاقتصاد

الاسرائيلي ، سيصدر عن مركز الابحاث قبل نهاية العام الحالي دراستان مكملتان للمعالجات الاقتصادية السابقة ، احداهما عن المصارف الاسرائيلية ، والاخرى عن مستقبل الاقتصاد الاسرائيلي .

انيس صايغ

المدير العام لمركز الابحاث

مُقَـــدِّمَة

القصد من هذه الدراسة هو اعطاء القارىء العربي معلومات مفصلة حول حجم التجارة الخارجية في اسرائيل واتجاهها والسياسات الاقتصادية المتعلقة بهذا القطاع . وقد سبق لمركز الابحاث ان اصدر ثلاث دراسات حتى الآن عن الاقتصاد الاسرائيلي : تناولت الدراسة الاولى عناصر تركيب الاقتصاد الاسرائيلي والانجازات التي حققها واهم المشاكل التي تواجهه وتناولت الدراسة الثانية المالية العامة والسياسة المالية في اسرائيل في حين اشتملت الدراسة الثالثة على سلسلة من المقالات عن الاقتصاد الاسرائيلي . والدراسة التالية هي محاولة لتغطية احد قطاعات الاقتصاد الاسرائيلي المهمة بشيء من التفصيل .

تلعب التجارة الخارجية دورا حيويا في سير الاقتصاد الاسرائيلي سواء لناحية اثرها على مستويات العمالة والدخل والانتاج حاليا او لناحية اثرها على تحقيق الاهداف الاقتصادية والسياسية في المستقبل . وتحتل التجارة الخارجية اهمية خاصة نظرا لانغلاق الاسواق العربية وهي التي تشكل المجال الحيوي للسلع الاسرائيلية، وبالتالي محاولات اسرائيل المستمرة ايجاد اسواق جديدة لمنتجاتها في الخارج تعوّض عن غياب

المجال الحيوي والقاء الضوء على علاقات اسرائيل الاقتصادية مع مختلف دول العالم يعطينا فكرة عن الطريقة التي تتحرك فيها هذه الدولة سياسيا نظرا لان العلاقات الاقتصادية تشكل المرساة التي يستقر عليها شكل التعاون السياسي .

وقبل ان نبدأ البحث حول حجم التجارة الخارجية لاسرائيل واتجاهها سنوجز للقارىء العلاقة الوثيقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في اقتصاد ما . والهدف من هذا الشرح النظري هو اعطاء القارىء فكرة عن العلاقة العضوية بين قطاع التجارة الخارجية وبين النشاط الاقتصادي في الداخل والطريقة التي يؤثر ويتأثر فيها .

يمكن تصور النشاط الاقتصادي على انه حلقة من التبادل التجاري بين المنتجين والمستهلكين داخل الاقتصاد وحلقة من التبادل التجاري بين الاقتصاد الوطني كوحدة والعالم الخارجي . وقطاع التجارة الخارجية في اقتصاد ما هو بمثابة القنطرة التي تمر عليها السلع والخدمات من والى هذا الاقتصاد . وعملية التبادل التجاري ضرورية لاي بلد لانها اولا تسهل له الحصول على السلع والخدمات التي لا ينتجها والتي يحتاجها في عملية نموه الاقتصادي، وثانيا لانها حتى لو كان هذا الاقتصاد قادرا على انتاج ما يحتاجه من الخدمات والسلع فان ذلك قد يتم بتكلفة مرتفعة لا تستأهل تبديد موارد كبيرة في الوقت الذي يمكن استيراد هذه السلع بتكلفة اقل من الخارج .

وحيث ان كل بلد مهما بلغت موارده الاقتصادية من غنى يواجه مشكلة توزيع موارده المحدودة بين مختلف النشاطات الاقتصادية وحاجات السكان غير المحدودة فان التخصص في الانتاج

لضمان توجيه موارد البلاد نحو اكثر المجالات انتاجية يصبح هدفا منشودا على جانب كبير من الاهمية . ومن صلب التخصص ان ينتج البلد تلك السلعة التي يتمتع « بميزة نسبية » في انتاجها اي تلك التي يمكن انتاجها بتكلفة حدّية منخفضة في حين يستورد تلك السلعة التي يكلف استيرادها اقل من تكلفة انتاجها محليا .

انطلاقا من هذا المفهوم فان تحقيق ما يسمى « بالاكتفاء الذاتي » (١) في اقتصاد ما ليس بالضرورة ظاهرة حسنة اذ ان تحقيق ذلك قد يتم بدفع ثمن باهظ من موارد البلد يتمثل في النهاية في تحقيق مستويات للدخل والانتاج والعمالة اقل بكثير مما لو مارس هذا البلد عمليات التبادل التجاري معدول العالم الاخرى . لذلك فخلافا لاعتقاد شائع يتلخص في ان الصادرات هي مصدر الرفاه لاقتصاد ما في حين ان الواردات تشكل عبئا ثقيلا وانه كلما اتسعت الثغرة بين الاثنين لمصلحة الصادرات كلما ارتفع مستوى المعيشة ليس صحيحا دائما اذ انه باستطاعة بلد ما ان يحقق هذا الهدف بسهولة ولكن على حساب معدل نموه الاقتصادي .

لذلك يمكننا القول بأن الواردات لها فائدة كبيرة من

١ ــ من الصعب علميا تحديد ماهية « الاكتفاء الذاتي » اي اعطاء مكنون نظري واختباري يمكن على اساسه اختبار هذه الظاهرة ، والطريقة الوحيدة هي افتراض دالة اجتماعية معينة «Social Utility Function» يتم على اساسها تحديد الاكتفاء الذاتي . وهي الطريقة التي تعتمدها بعض الدول النامية الآن .

حيث انها توفر مزيدا من السلع والخدمات كما انها تدعم عملية التخصص في الانتاج ولا تصبح عبئا الا اذا اصبح تمويلها صعبا والى درجة تؤثر تأثيرا سيئا على مستويات الدخل والعمالة والانتاج داخل الاقتصاد .

يتألف هذا البحث من ستة فصول على الشكل التالي :

الفصل الاول يتناول وضع الميزان التجاري وحجم واتجاه كل من الصادرات والواردات واخيرا «شروط التجارة» لقطاع التجارة الخارجية في السنوات العشرين التي مضت على انشاء اسرائيل .

الفصل الثاني يشرح وضع السلع الاسرائيلية في الاسواق الاوروبية والافريقية وجهود اسرائيل المستمرة لكسب اسواق جديدة في افريقيه ومحاولاتها لدخول السوق الاوروبية المشتركة او على الاقل الحصول على امتيازات خاصة لسلعها لكي تستطيع اختراق جدار التعرفة الذي تفرضه السوق على سلع الدول غير الاعضاء .

الفصل الثالث يشرح السياسة الانتقائية للاستيراد التي اتبعتها الحكومة الاسرائيلية ويحدد اشكال المساعدة التي تنالها الصادرات واثر ذلك على توزيع الموارد ومستوى الانتاج . ويضم هذا الفصل جزءا مقتضبا عن الاتفاقيات التجارية التي عقدتها اسرائيل مع دول العالم .

الفصل الرابع يعالج موضوع العجز المزمن في الميزان التجاري الاسرائيلي والوسائل المختلفة التي اتبعتها الحكومة الاسرائيلية لمحاولة التخفيف من حجم هذا العجز مع التركيز

على الوسيلة الرئيسية التي اعتمدت حتى الآن وهي تخفيض قيمة الجنيه الاسرائيلي اربع مرات خلال العشرين سنة الاخيرة. ويشمل هذا الفصل الشروط الضرورية لنجاح عملية التخفيض ومدى توفرها في الاقتصاد الاسرائيلي .

الفصل الخامس يعالج موضوعا بدأ يشغل اهتمام السلطات الاسرائيلية في السنوات الاخيرة ، وهو محاولة الوصول الى ما يسمى « بالاستقلال الاقتصادي » اي زيادة الانتاج في اسرائيل الى درجة يجعلها تستغني تدريجيا عن المساعدات الخارجية والثمن الاقتصادي والسياسي الذي قد تضطر اسرائيل لدفعه قبل الوصول الى هذا الهدف .

الفصل السادس والاخير عبارة عن تلخيص لاهم النقاط التي وردت في البحث مع ذكر بعض الاستنتاجات المشتقة من خلال الدراسة .

الفصل الاول

حجم التجارة الخارجية واتجاهها

١ ـ الميزان التجاري :

من المستحسن اولا القاء نظرة شاملة على وضع قطاع التجارة الخارجية من خلال الميزان التجاري الاسرائيلي في العشرين سنة الاخيرة حتى يأخذ القارىء فكرة عن حجم كل من الصادرات والواردات وحجم العجز التراكمي نتيجةللفرق المطلق بين الصادرات والواردات ثم نسبة الصادرات الى الواردات لمعرفة الزيادة النسبية التي طرات على كل منهما .

والجدول رقم (١) يبين وضع الميزان التجاري في الاعوام (١٩٤٩ ـ ١٩٦٨) . فالعمود رقم (١) يمثل حجم الصادرات الاسرائيلية فوب F.O.B. اي قيمتها على ظهر السفينة وهي الطريقة المتعارف عليها دوليا لتقييم الصادرات، والعمود رقم (٢) يمثل قيمة الواردات الاسرائيلية « سيف» C.I.F. اي سعر التكلفة للواردات مضافا اليها نفقات الشحن ونفقات التأمين في حين يبين العمود (٣) العجز السنوي في الميزان التجاري وهو الفرق بين الصادرات والواردات . فاذا كان الفرق لصالح الصادرات فان الميزان التجاري يكون في حالة فائض اما اذا كان الفرق لصالح الواردات فان الميزان التجاري يكون في حالة عجز وفي هذه الحالة يسبق الفرق

علامة سالبة . ومن ناحية اخرى يمثل العمود رقم (٤) العجز التراكمي للميزان التجاري والارقام المبينة في هذا العمود هي نتيجة لجمع العجز من سنة الى السنة التي تليها وهكذا . فالرقم الاخير المبين في عام ١٩٦٨ وقيمته (٦١٤١) مليون دولار يمثل مجمل العجز المتراكم للميزان التجاري منذ عام ١٩٤٩ . ولو كان هنالك فائضا في بعض السنين وعجزا في سنوات اخرى فاننا نأخذ الفرق الصافي بين الاثنين فاذا كان هذا الفرق سالبا فان ذلك يعني ان هنالك عجزا تراكميا اما اذا كانت النتيجة ايجابية فهذا يعني ان هنالك فائضا تراكميا . ويلاحظ في هذه الحالة ان اسرائيل خلال وجودها لم تحقق في اية سنة من السنوات فائضا في ميزانها التجاري وانما سجل الميزان التجاري عجزا متواليا .

ومن اجل معرفة العلاقة النسبية بين الصادرات والواردات فقد افردنا العمود رقم (٥) الذي يمثل نسبة الصادرات الى الواردات . وارتفاع النسبة المشار اليها يدل على ان الصادرات قد ارتفعت بنسبة مئوية اكثر من الزيادة التي حققتها الواردات فبعد ان كانت ٣ر١١ ٪ في عام ١٩٤٩ ارتفعت الى ٦ر٢٦ ٪ في عام ١٩٥٥ ثم الى ٣ر٤٣ ٪ في عام ١٩٦٢ واخيرا الى ٧٢ ٪ في عام ١٩٦٧ قبل ان تعود وتهبط الى ٥١ ٪ في عام ١٩٦٨ وهي سنة غير عادية نظرا للاعباء التي خلفها احتلال الاراضي العربية بعد حزيران (يونيو) من عام ١٩٦٧ .

ويرجع السبب في انخفاض نسبة الصادرات الى الواردات في عام ١٩٦٨ الى انخفاض حجم التصدير الى دول

اوروبه الشرقية نتيجة لحرب الخامس من حزيران (يونيو) فقد انخفضت صادرات اسرائيل الى هذه البلدان بحوالي ٢٠ ٪ عما كانت عليه في عام ١٩٦٥ ــ ١٩٦٦ . ومن الاسباب الاخرى التي أدت الى هذا الهبوط الكبير في نسبة الصادرات الى الواردات هو ازدياد وارداتاسرائيل من المعدات والاسلحة والالتزامات التي ترتبت على احتلال المناطق العربية .

وبعد فمنذ ظهرت اسرائيل الى الوجود وحجم الواردات يفوق صادراتها بحيث أصبح العجز في الميزان التجاري صفة مميزة للاقتصاد الاسرائيلي . ولا شك ان فائض الاستيراد المشار اليه قد ساعد اسرائيل على تحقيق التكوين الرأسمالي الضروري لعملية النمو الاقتصادي خصوصا وان حجم المدخراتالمحلية طفيف بحيثانه غير قادر علىتحقيق معدلات النمو التي حققها الاقتصاد الاسرائيلي في العقدين الاخيرين.

(الجدول رقم ١)

الميزان التجاري لاسرائيل (مليون دولار)
(١٩٤٩ ــ ١٩٦٨)

السنة	صافي الواردات	الصادرات	العجز	العجز التراكمي	نسبة الصادرات للواردات
١٩٤٩	٢٥٢	٢٨	٢٢٤	٢٢٤	١١،٣
١٩٥٠	٣٠٠	٣٥	٢٦٥	٤٨٩	١١،٧
١٩٥١	٣٨٢	٤٥	٣٣٧	٨٢٦	١١،٧

١٩٥٢	٣٢٢	٤٣	٢٧٩	١١٠٥	١٣،٥
١٩٥٣	٢٧٩	٥٨	٢٢١	١٣٢٦	٢٠،٦
١٩٥٤	٢٨٧	٨٦	٢٠١	١٥٢٧	٣٠،٠
١٩٥٥	٣٣٤	٨٩	٢٤٥	١٧٧٢	٢٦،٦
١٩٥٦	٣٧٦	١٠٧	٢٦٩	٢٠٤١	٢٨،٤
١٩٥٧	٤٣٣	١٤٠	٢٩١	٢٣٣٢	٣٢ر٣
١٩٥٨	٤٢١	١٣٩	٢٨٢	٢٦١٤	٣٣،٠
١٩٥٩	٤٢٧	١٧٦	٢٥١	٢٨٦٥	٤١،٣
١٩٦٠	٤٩٦	٢١١	٢٨٥	٣١٥٠	٤٢،٦
١٩٦١	٥٨٤	٢٣٩	٣٤٥	٣٤٩٥	٤٠،٩
١٩٦٢	٦٢٦	٢٧١	٣٥٥	٣٨٥٠	٤٣،٣
١٩٦٣	٦٦٢	٣٣٨	٣٢٤	٤١٧٤	٥١،١
١٩٦٤	٨١٦	٣٥٢	٤٦٤	٤٦٣٨	٤٣،١
١٩٦٥	٨١١	٤٠٦	٤٠٥	٥٠٤٣	٥٠،١
١٩٦٦	٨١١	٤٧٧	٣٣٤	٥٣٧٧	٥٨،٨
١٩٦٧	٧٦٩	٥٥٥	٢١٤	٥٥٩١	٧٢،٠
١٩٦٨	١٠٤٠	٥٩٠	٤٤٠	٦٠٣١	٥١،٠

المصدر : **الدليل الاحصائي لاسرائيل** ، ١٩٦٨ ، ص ٢٠٠ .

٢ ـ الصادرات الاسرائيلية :

المعـروف عن الحمضيـات انها كانت عمـاد الاقتصاد الفلسطيني قبل استيلاء اسرائيل على الممتلكات العربية في

نسبة الصادرات للواردات٪

(١٩٥٠ ـ ١٩٦٩)



فلسطين المحتلة ، وان المزارع العربية كانت تصدر منتوجها الى بريطانيه خلال الحرب وحتى عام ١٩٤٨ . لذلك كان من الطبيعي ان تشكل الحمضيات اهم الصادرات الاسرائيلية في العشر السنوات التي تلت ظهور اسرائيـل الى الوجود . وقد استغلت اسرائيل الى اقصى حد انخفاض مستوى الاجور للقوى العاملة العربية ، اذ ان عدم السماح لعدد كبير من العمال العرب بالانتساب الى الهستدروت وهي الهيئة العمالية الاساسية في اسرائيل جعل مستوى الاجور لهؤلاء ينخفض عن مستوى اجور العمال اليهود ، اذ جعلها تتقرر على اساس العرض والطلب في حين استطاعت الهستدروت ان تحقق لاعضائها مستوى للاجور يفوق بكثير ما يمكن الحصول عليه على اساس العرض والطلب .

وقد حافظت الحمضيات على ترتيبها كأهم الصادرات الاسرائيلية حتى عام ١٩٥٩ ثم ما لبثت ان هبطت الى المرتبة الثانية حيث احتل الالماس المصقول مركز الصدارة كأهم صادرات اسرائيل . ويلاحظ في الجدول رقم (٢) ان قيمة صادرات اسرائيل من الحمضيات ارتفعت ٤٠٠ ٪ في حين ارتفعت صادراتها من الالماس المصقول حوالي اربعين ضعفا . وبعد ان كانت السلعتين تشكلان ٨٢ ٪ من مجموع الصادرات هبطت النسبة الى ٥١ ٪ في عام ١٩٦٦ نتيجة للسياسة التي اتبعتها اسرائيل لتنويع الصادرات وعدم الاعتماد على سلعتين لما قد يحمله من خطورة على وضع الاقتصاد الاسرائيلي .

ويعتبر الالماس المصقول من اهم الصادرات الاسرائيلية التي بدأت تحتل مكانا هاما في السنوات الاخيرة . فاسرائيل تحتل المرتبة الثانية بعد بلجيكه من حيث حجم صادراتها الى

(جدول رقم ٢)
صادرات اسرائيل الاساسية
(مليون دولار)

السنة	الماس المصقول	حمضيات	المجموع	مجموع الصادرات	النسبة المئوية للسلعتين لمجموع الصادرات
١٩٤٩	٥ر١	١٨ر٠	٢٣ر١	٢٨ر٤	٨٢
١٩٥٠	٨ر٨	١٦ر٧	٢٥ر٥	٣٥ر١	٧٤
١٩٥١	١١ر٦	١٥ر٩	٢٧ر٥	٤٤ر٧	٦٢
١٩٥٢	١١ر٤	١٦ر٦	٢٨ر٠	٤٣ر٤	٦٣
١٩٥٣	١٢ر٧	٢١ر٦	٣٤ر٣	٥٧ر٦	٥٩
١٩٥٤	١٥ر٧	٣٤ر٠	٤٩ر٧	٨٦ر٣	٥٨
١٩٥٥	٢٠ر٢	٣١ر٦	٥١ر٨	٨٩ر٨	٥٨
١٩٥٦	٢٤ر٧	٤٠ر١	٦٤ر٨	١٠٧ر١	٥١
١٩٥٧	٣٥ر٣	٤٨ر٤	٨٣ر٧	١٤١ر٢	٦٠
١٩٥٨	٣٤ر٢	٤٨ر٤	٨٢ر٦	١٤٠ر٦	٥٩
١٩٥٩	٤٦ر٧	٤٥ر٩	٩٢ر٦	١٧٨ر٧	٥١
١٩٦٠	٦٠ر٨	٤٦ر٦	١٠٧ر٤	٢١٦ر٦	٥٠
١٩٦١	٧٠ر٢	٤٠ر٥	١١٠ر٧	٢٤٥ر٣	٤٥
١٩٦٢	٨٩ر٣	٤٩ر٢	١٣٨ر٥	٢٧٩ر١	٤١
١٩٦٣	١١٥ر٩	٧٤ر٢	١٩٠ر١	٣٥١ر٤	٥٣
١٩٦٤	١٣٧ر٦	٥٢ر٨	١٩٠ر٤	٣٧٢ر٣	٥١
١٩٦٥	١٥٣ر٦	٧١ر١	٢٢٤ر٧	٤٢٩ر٥	٥٠
١٩٦٦	١٨٩ر٥	٧٤ر٧	٢٦٤ر٢	٥٠٣ر٢	٥١
١٩٦٧	١٩٣ر٤	٨٥ر٣	٢٧٨ر٧	٥٥٤ر٩	٥٠

المصدر : **الدليل الاحصائي لاسرائيل :** عام ١٩٦٨ ، ص ٢٢١ .

الاسواق العالمية ولا تزال الثغرة تضيق بين البلدين . وقد استطاعت اسرائيل ان تطور انواعا جديدة من الالماس المصقول استطاعت بواسطته زيادة حجم صادراتها من هذه السلعة . وتنال هذه الصناعة اهتماما متزايدا من وزارة الصناعة والتجارة عن طريق اعفاءات ضريبية غير مباشرة ومعونات مالية مباشرة لتدريب اليد العاملة . وتصل « القيمة المضافة » Value added لهذه السلعة الى حوالي ٤٠٪ (١). وفي عام ١٩٦٦ بلغت جملة الصادرات من الالماس المصقول على مختلف انواعه حوالي ١٦٥ مليون دولار وهذا الرقم يمثل اربعة اضعاف ما كانت عليه في عام ١٩٦٢ . ولا تزال سويسره وهولنده وشرق آسيه تشكل الاسواق الرئيسية لهذه السلعة . والجدير بالذكر ان صناعة الالماس تتركز في ايدي عشرة مصدرين فقط .

وقد واجهت صناعة الالماس نقصا في اليد العاملة المدربة في نهاية عام ١٩٦٥ الامر الذي اضطرها الى رفع الحد الادنى للاجور الى ٨ ليرات اسرائيلية في اليوم مع التعهد بترقيات سريعة خلال عام من الزمن. وقد ادت هذه الاجراءات الى اجتذاب ما يزيد على الفي عامل لتدعيم الصناعة المشار اليها .

---

١ ـ تمثل القيمة المضافة صافي القيمة للسلعة المصدرة بالقطع الاجنبي بعد حسم قيمة الاجزاء المستوردة المباشرة وغير المباشرة التي دخلت في صنع السلعة المشار اليها. وهذا المقياس تعتمده السلطات الاسرائيلية لاختيار السلع التصديرية التي ستحظى بمساعدتها .

وحيث ان السلطات الاسرائيلية تعتمد مقياس « القيمة المضافة » لانتقاء الصادرات التي تحظى بتشجيعها فانه من المفيد مقارنة عوائد كل سلعة مع القيمة المضافة لكل سلعة وهو ما يبينه الجدول رقم (٣) .

ويلاحظ من الجدول رقم (٣) ان التحول من الحمضيات كأهم الصادرات وهي تلك التي تملك قيمة مضافة تصل الى ٨٠٪ ، الى الالماس المصقول وهي السلعة التي تملك قيمة مضافة في حدود ٢٣ ٪ يعني ان هنالك علاقة عكسية بين حجم الصادرات وبين صافي عائداتها من القطع الاجنبي حيث ان القيمة المضافة قد أخذت في الهبوط . كما يلاحظ انه عندما تبوّب صادرات اسرائيل بالنسبة لما تدره من العملة الاجنبية لاسرائيل فانه يتضح ان ثلثي حصيلة اسرائيل من العملات الاجنبية تأتي من السلع التي لا تحظى بمساعدات من الدولة في حين ان الثلث الباقي يتوزع بين السلع التي تحظى بمساعدة كبيرة . وقد أكد بعض الخبراء الاسرائيليين ان معدل المعونة التي تدفعها الدولة لكل دولار من صافي الصادرات يبلغ حدا تصبح بعدها هذه السلع بمثابة « صادرات غير معوّضة » Unreguitted Exports وتعتبر الصادرات « غير معوّضة » اذا كانت حصيلتها من العملات الاجنبية اقل من القطع الاجنبي الذي انفق على شراء موادها الاولية ، اي انها تمتلك قيمة مضافة سالبة ، او اذا كان الاقتصاد يدفع للسلع ذات القيمة المضافة سعرا للقطع أعلى من السعر العادي الذي تقرره عوامل العرض والطلب في اسواق القطع الاجنبي ، اي ان تقوم الحكومة ببيع ما يحتاجه اصحاب السلع التصديرية من القطع الاجنبي بسعر يقل عن سعر السوق .

(جدول رقم ٣)
صادرات اسرائيل والقيمة المضافة
(مليون دولار)

	سلع زراعية	الالماس	سلع صناعية اخرى	المجموع	القيمة المضافة للنسبة المئوية من قيمة الصادرات: زراعة	الماس	سلع صناعية	المجموع
١٩٥٣	١١ر٩	١ر٨	٨ر٥	٢٢ر٢	٦٠	١٤	٣٥	٣٩
١٩٥٤	٢٤ر٩	٢ر٢	١٥ر٧	٤٢ر٨	٧٠	١٤	٤٣	٤٩
١٩٥٥	٢٣ر٩	٣ر٥	١٢ر١	٣٩ر٥	٧٠	١٧	٣٧	٤٥
١٩٥٦	٣٢ر٣	٤ر٧	١٦ر٥	٥٣ر٥	٧٣	١٩	٤٥	٥١
١٩٥٧	٤٠ر٣	٦ر٢	٢٢ر٧	٦٩ر٢	٧٤	١٩	٤٦	٥١
١٩٥٨	٤٠ر٩	٦ر٩	٢٢ر١	٦٩ر٩	٧٢	٢٠	٤٧	٥١
١٩٥٩	٤٠ر٥	٩ر٨	٣١ر٦	٨١ر٩	٧٠	٢١	٤٥	٤٧
١٩٦٠	٤٣ر٠	١٢ر٤	٤٣ر٦	٩٩ر٠	٦٨	٢٢	٤٩	٤٧
١٩٦١	٤٠ر٣	١٤ر٤	٥٠ر٧	١٠٥ر٤	٦٤	٢٢	٤٩	٤٥
١٩٦٢	٤٦ر٥	١٨ر٢	٥٧ر٨	١٢٢ر٥	٨٨	١٩	٥٥	٤٥
١٩٦٣	٧٣ر٨	٢٠ر٣	٧٧ر٤	١٧١ر٥	٨٣	٢٠	٥٤	٥١
١٩٦٤	٥١ر٥	٢٤ر٧	٨٧ر١	١٦٣ر٣	٧٧	٢١	٥٣	٤٧
١٩٦٥	٦٩ر٦	٣٠ر٢	١٠٦ر٩	٢٠٦ر٧	٨٠	٢٣	٥٩	٥١

المصدر نفسه : ص ١٤٨ .

غير ان معظم هذه الانتقادات تختفي عندما يطلب من هؤلاء الخبراء اعطاء بديل للسياسة التصديرية التي تتبعها اسرائيل حاليا ، فاسرائيل مثل معظم بلدان العالم تعاني من مشكلة تتلخص في ان ما هو سليم من الناحية الاقتصادية قد يكون من المتعذر تنفيذه سياسيا . وفي هذه الحالة فان الحل العملي هو في محاولة التوفيق بين العاملين المشار اليهما. وقد اعتاد الاقتصاد الاسرائيلي بحكم الممارسة العملية خلال العشرين سنة الاخيرة ان يعيش هذه الظاهرة باستمرار .

٣ ـ اتجاه الصادرات للاسواق العالمية :

خلال فترة الانتداب البريطاني كانت المملكة المتحدة ودول الشرق الاوسط السوقين الرئيسيين للصادرات الفلسطينية . وبعد استيلاء اسرائيل على الاراضي العربية وانغلاق المجال الحيوي المتمثل بالاسواق العربية في وجه الصادرات الاسرائيلية ظلت بريطانيه تشكل السوق الطبيعي خصوصا وان الحمضيات كانت السلعة الرئيسية التي تستطيع اسرائيل تصديرها للخارج . غير ان هذا الوضع ما لبث ان بدأ يتغير خصوصا بعد ان وقعت المانيه الغربية اتفاقية التعويضات المشهورة وتحسنت العلاقات الفرنسية الاسرائيلية نتيجة لموقف الحكومة الفرنسية آنذاك المعادي لثورة الجزائر. والجدول رقم (٤) يوضح اتجاه الصادرات الاسرائيلية خلال الفترة ١٩٤٩ـ١٩٦٧ على اساس فاصل زمني قدره سنتان .

ولعل اهم ما يلفت النظر في اتجاه الصادرات الاسرائيلية ازدياد اهمية الاسواق الافريقية ــ الاسيوية ابتداء من عام

(الجدول رقم ٤)
اتجاه الصادرات الاسرائيلية (نسبة مئوية)

السنة	بريطانيه	الولايات المتحدة وكنده	اوروبه الغربية	اوروبه الشرقية	اميركه اللاتينية	آسيه وافريقيه	المجموع
١٩٤٩	٥٣ر٧	١٧ر٠	٢١ر٥	٦ر٠	٠ر٤	١ر٤	١٠٠
١٩٥١	٣٢ر٨	٢٤ر٩	٣٤ر٥	٤ر٦	٠ر٩	٢ر٣	١٠٠
١٩٥٣	٢٦ر١	٢٣ر٦	٤٤ر٣	٣ر٥	٠ر٥	٢ر٠	١٠٠
١٩٥٥	٢٠ر٩	٢٠ر٠	٤٩ر١	٣ر٩	١ر٣	٤ر٨	١٠٠
١٩٥٧	٢٠ر٦	١٥ر٩	٥١ر٧	٣ر٦	٠ر٥	٧ر٦	١٠٠
١٩٥٩	١٩ر٦	١٧ر٣	٤٦ر٣	٤ر٨	٠ر٨	١٠ر٤	١٠٠
١٩٦١	١٤ر٩	١٧ر٧	٤٨ر٧	٢ر٧	١ر٧	١٤ر٩	١٠٠
١٩٦٣	١٤ر١	١٥ر٤	٥٣ر٠	٢ر٨	١ر٠	١٣ر٧	١٠٠
١٩٦٥	١٢ر١	١٦ر٤	٤٨ر٩	٣ر٩	١ر٤	١٧ر٣	١٠٠
١٩٦٦	١٢ر٠	١٦ر٧	٤٨ر٩	٤ر٥	١ر٠	١٦ر٩	١٠٠
١٩٦٧	١٣ر٠	١٧ر٨	٤٧ر٦	٣ر٣	١ر٠	١٧ر٣	١٠٠

المصدر : ن. هاليفي و ر. كلينوفمالول ، **التنمية الاقتصادية في اسرائيل** (نيويورك ، فردريك بريجرز ، ١٩٦٧) ص ٢٩٠ .
و**الدليل الاحصائي لاسرائيل** ١٩٦٨ .

١٩٥٧ وكذلك ازدياد اهمية اسواق اوروبه الغربية في حين ان حجم التبادل التجاري مع كل من بريطانيه واوروبه الشرقية قد سجل هبوطا نسبيا . وتقلص حجم التبادل التجاري مع اوروبه الشرقية ، باستثناء رومانيه ، بعد عدوان الخامس من حزيران (يونيو) . اما حجم التبادل التجاري مع اميركه اللاتينية فقد ظل ضئيلا طوال العشرين سنة الاخيرة وتعزى هذه النتيجة الى ارتفاع نفقات الشحن من ناحية والى ان اميركه اللاتينية تستطيع الحصول على الحمضيات والسلع الزراعية الاخرى باثمان أقل من ايطاليه ودول بحر الابيض المتوسط ودول المغرب العربي .

وبعد عدوان الخامس من حزيران (يونيو) انخفض حجم التبادل التجاري مع اوروبه الشرقية الى درجة كبيرة نتيجة للموقف الذي وقفته هذه الدول ، باستثناء رومانيه ، من العدوان الاسرائيلي . وقد يتبادر الى الاذهان ان هذا التطور في العلاقات التجارية لن يؤثر على وضع الميزان التجاري الاسرائيلي نظرا لان دول اوروبه الشرقية مجتمعة لا تستهلك اكثر من ٤ ــ ٥ ٪ من مجموع صادرات اسرائيل . والواقع ان هذا التطور على جانب كبير من الاهمية فعندما يكون العجز في الميزان التجاري كبيرا كما هو الحال في اسرائيل فان اي نقص في حجم الصادرات حتى ولو كان طفيفا يؤثر على امكانية سد العجز مستقبلا خصوصا وان تقليص حجم الاستيراد غير ممكن عمليا بسبب اعباء التنمية والتسلح .

٤ ــ الواردات وحجم الدخل القومي :

تتراوح نسبة الواردات الى حجم الدخل القومي (ك/و)

بين بلد وآخر طبقا لحجم البلد ودرجة التخصص فيه وقدرته على توفير ما يحتاجه من السلع . ففي الاتحـاد السوفييتي مثلا لا تزيد النسبة المشار اليها عن ٣ ٪ في حين انها تصل الى حوالي ٤٠ ٪ في بلدان كبلجيكه ونيوزيلنـده . اما في اسرائيل فقد بلغ متوسط هذه النسبة خلال الفترة (١٩٦٠ ـ ١٩٦٦) حوالي ٢٣ ٪ كمـا هو مبين في الجدول ادناه . ويلاحظ ان اعلى نسبة بلغتهـا الواردات الى حجم الـدخل القومي كانت في العام ١٩٦٢ اذ بلغت ٢٨ ٪ في حين ان العام ١٩٦١ سجل أقل نسبة اذ بلغت ١٩ ٪ .

على ان المقياس الاكثر مدلولا وفائدة في هـذا الصدد هو « القابلية الحدية للاستيراد » اي نسبة التغير في حجـم الواردات المرادف لتغير معين في حجم الدخل القومي . ويعبر عن هذه العلاقة بـ △ ك / △ و حيث ترمز الاشارة (△) الى التغيير في العاملين المشار اليهما . وقد يكون معدل الواردات الى حجم الدخل القومي في بلد ما عاليا في حين ان القابلية الحدية للاستيراد تكون منخفضة كما هو الحال في بريطانيه او العكس تماما اي يكون معدل الواردات منخفضا في حين ان القابلية الحدية تكون مرتفعة كما هو الحال في البرازيل مثلا. ويلاحظ بالنسبة لاسرائيل ان معدل الواردات لحجم الدخل القومي يفوق القـابلية الحدية للاستيراد وهذا يعني ان اية زيادة اضافية في مستوى الدخل تتجـه بنسبة اقل نحو تمويل حجم الاستيراد .

(الجدول رقم ٥)

معدل الواردات والقابلية الحدية للاستيراد

(١٩٦٠ – ١٩٦٧)

السنة	الواردات (١)	الدخل القومي (٢)	معدل الاستيراد (٪) (١ ÷ ٢)	القابلية الحدية للاستيراد (٪) Δ ١ / Δ ٢
١٩٦٠	٩٠٥	٤٥٦٥	١٩ر٨	
١٩٦١	١٠٦٦	٥٤٧٩	١٩ر٤	١٧ر٦
١٩٦٢	١٨٤١	٦٥٨٦	٢٨ر٠	٧ر٠
١٩٦٣	٢٠١٦	٧٩٥٥	٢٥ر٣	١٢ر٨
١٩٦٤	٢٥١٣	٩٢٥٢	٢٧ر١	٣٨ر٣
١٩٦٥	٢٦٨١	١٠٩٣٣	٢٢ر٨	٢٤ر٧
١٩٦٦	٢٧٣٤	١١٨٦٣	٢٤ر٠	٥ر٧

المصدر : مأخوذ من عدة جداول من **الدليل الاحصائي لاسرائيل**، ١٩٦٧ .

(الجدول رقم ٦)

نسبة الواردات الى الدخل القومي في الشرق الاوسط *
(١٩٥٠ – ١٩٦٤)

	نسبة الواردات للدخل القومي	نسبة الصادرات للدخل القومي	نسبة قطاع التجارة الخارجية للدخل القومي
			(١ + ٢)
ج٠ع٠م٠	٢٧،٠	٢٠،٠	٤٧،٠
لبنان	٥٠،١	٨،١	٥٨،٢
العراق	٥٠،٧	٥١،٨	١٠٢،٥
الاردن	٤٩،٧	١٥،٦	٦٥،٣
سوريه	٩،٤	٧،٩	١٧،٣
اسرائيل	٢٨،٢	٩،٤	٣٧،٦

المصدر : هيئة الامم المتحدة : **الدليل الاحصائي السنوي** (١٩٥٠ – ١٩٦٤) .

* – الارقام في هذا الجدول تمثل معدلا للفترة المشار اليها.

يلاحظ في الجدول رقم (٦) ان نسبة قطاع التجارة الخارجية (اي مجموع الصادرات + الواردات) الى مجمل الدخل القومي في اسرائيل قد بلغ ٣٧،٦ ٪ خلال فترة الخمسة عشر عاما موضع الدراسة منها ٩،٤ ٪ للصادرات و ٢٨،٢ ٪ للواردات وهي نسبة تقل بكثير عن باقي الدول العربية موضع الدراسة باستثناء سوريه .

٥ ــ تركيب الاستيراد :

يتألف حجم الواردات الاسرائيلية من سلع متعددة يمكن تبويبها تحت ثلاثة عناوين رئيسية : سلع استهلاكية ، سلع استثمارية ، واخيرا مواد أولية . ويرجع السبب في تعدد انواع السلع المستوردة وارتفاع حجمها الى فقر اسرائيل بالموارد والمواد الاولية التي تستطيع تلبية حاجات السكان على مختلف انواعها في الوقت التي يتدفق فيها عدد كبير من المهاجرين من الخارج وما يحتاجه هؤلاء من توفير سبل السكن والتعليم وفرص العمل يضاف الى ذلك حاجات اسرائيل من الاسلحة والمعدات لتدعيم موقفها العسكري في المنطقة .

والجدول رقم (٧) يعطينا فكرة عن العناصر التي يتألف منها حجم الاستيراد ، ونظرا لاهمية الوقود كأحد مصادر الطاقة فقد افردنا له عمودا مستقلا عن المواد الاولية. واول ما يلاحظ في هذا الجدول ان نسبة السلع الاستهلاكية قد هبطت من ٣١،٧ ٪ في عام ١٩٤٩ الى ١٠،١ ٪ في عام ١٩٦٥ في حين ارتفعت نسبة المواد الاولية المستوردة من ٤٠،١ ٪ الى ٦١،٩ ٪ خلال نفس الفترة في حين حافظت

السلع الاستثمارية على ثبات نسبي ظل في حدود ٢٠ ٪ . اما حجم المستورد من الوقود فقد ارتفع في عشر السنوات الاولى ثم بدأ في الهبوط بعد عام ١٩٥٦ . ومن ناحيةاخرى كانت قطاعات البناء وصناعة النسيج والمعلبات اكثر الجهات استعمالا للمواد الاولية المستوردة .

ويدل انخفاض نسبة السلع الاستهلاكية المستوردةعلى نجاح السياسة التي ثابرت على اتباعهــا الحكومة الاسرائيلية والتي تهدف الى استبدال كثير من السلع المستوردة بانتــاج محلي عن طريق فرض تعرفة جمركية مرتفعة على هذه السلع وتشجيع الصناعة المحلية بكــافة المساعدات المبــاشرة وغير المبــاشرة .

والجدير بالذكر ان قيمة الواردات كــانت تسجل على اساس « سيف » .C.I.F اي ان القيمة تشمل كلفة السلعة مضافا اليها نفقات الشحن والتأمين . وحيث ان جزءا مــن عمليات الشحن والتأمين كانت تقوم به شركات اسرائيليةفقد كانت هذه الاحصائيات تفوق القيمة الحقيقية بما لا يقل عن ٣٠ مليون دولار سنويا .

وخلال الفتــرة ما بين ١٩٥٢ ــ ١٩٦٦ كــانت معدل الزيادة السنوية في حجم الاستيراد ٩٫٥ ٪ في حين ان معدل الزيادة في حجم الصادرات كان ١٨ ٪ . غير ان الفرقالمطلق بين الاستيراد والتصدير كبير الى درجة بحيث ظل العجز في الميزان التجــاري مستمرا دون وجود اي امل في سد هذه الثغرة في المستقبل القريب .

الجدول رقم (٧)

تصنيف الاستيراد حسب نوع السلع
(نسبة مئوية)

السنة	سلع استهلاكية	مواد اولية	سلع استهلاكية	وقود
١٩٤٩	٣١ر٧	٤٠ر١	٢٢ر٢	٦ر٠
١٩٥٠	٢٥ر٤	٤٠ر١	٢٧ر١	٧ر٤
١٩٥١	٢٤ر٩	٤٣ر٧	٢٢ر٢	٩ر٢
١٩٥٢	٢٢ر١	٤٤ر٧	٢٠ر٨	١٢ر٤
١٩٥٣	٢٠ر٣	٤٨ر٨	٢٠ر٢	١٠ر٧
١٩٥٤	١٦ر٧	٥٦ر٦	١٦ر٧	١٠ر٠
١٩٥٥	١٤ر٨	٥٦ر٥	١٨ر٤	١٠ر٣
١٩٥٦	١٣ر٤	٥٣ر٨	٢١ر٨	١١ر٠
١٩٥٧	١٢ر١	٥٣ر٤	٢٢ر٤	١٢ر١
١٩٥٨	١٢ر٩	٥٤ر٩	٢٢ر٧	٩ر٥
١٩٥٩	٩ر٥	٦٥ر٠	١٧ر٤	٨ر١
١٩٦٠	٨ر٨	٦٣ر٤	٢٠ر٩	٦ر٩
١٩٦١	٧ر٧	٦١ر١	٢٥ر٤	٥ر٨
١٩٦٢	٧ر٠	٦٤ر٢	٢٢ر٥	٦ر٣
١٩٦٣	٨ر٦	٦٣ر٨	٢١ر٠	٦ر٦
١٩٦٤	٩ر٨	٦٠ر٩	٢٣ر٧	٥ر٦
١٩٦٥	١٠ر١	٦١ر٩	٢١ر٦	٦ر٤

المصدر : ن. هاليفي و ر. كلينوف مالول ، **المصدر السابق** ، ص ١٤٢ .

وتوخيا للفائدة يمكن ان نصنف الواردات حسب القطاعات التي تتوجه اليها وهو ما يبدو في الجدول رقم (٨). والمعلومات المبيّنة في هذا الجدول تؤكد الاتجاهات المبينة في الجدول رقم (٧) وهي انه على الرغم من الزيادة المطلقة في حجم المستورد من السلع الاستهلاكية فان نسبة المستورد من هذه السلع الى مجموع الاستيراد قد سجل هبوطا ملحوظا .

وتبدو جهود اسرائيل في حقل التصنيع واضحة عند معرفة المستورد من المواد الاولية التي تذهب لقطاع الصناعة اذ تصل النسبة الى حوالي ٤٨ ٪ . فمثلا في عام ١٩٦٦ بلغت جملة المستورد من المواد الاولية والتي استعملت في قطاع الصناعة ٣٠٤ ملايين دولار من اصل ٥٩٠ مليون دولار انفقت على مجموع المستورد من هذه المواد . كما احتل قطاع الصناعة المرتبة الاولى من حيث استيراده للسلع الاستثمارية على شكل آلات ومعدات اذ بلغ مجموع ما استورده القطاع المذكور ٦٤ مليون دولار من اصل ١٣٩ مليون دولار .

وتأكيدا لما ذكر سابقا من الاهمية المتزايدة لصناعة الالماس المصقول كأهم الصادرات الاسرائيلية فقد ازداد حجم المستورد من المجوهرات الخام اذ تضاعف خلال فترة من الزمن لا تزيد على خمس السنوات فارتفعت من ٦٧ مليون دولار عام ١٩٦٢ الى ١٢٤ مليون في عام ١٩٦٦ ولا يزال في ارتفاع مستمر .

ولعل اهم مدلولات التصنيف الاقتصادي للواردات هو اظهار كثافة الموارد التي توجهها السلطات الاسرائيلية نحو ايجاد قاعدة انتاجية في محاولة للتخفيف من الاعتماد على

المصادر الاجنبية في المدى الطويل . وقد استطاع الاقتصاد الاسرائيلي امتصاص جرعات كبيرة من الاستثمار رغم ضيق السوق المحلي بسبب الزيادة الكبيرة التي طرأت على عدد السكان نتيجة لتدفق المهاجرين في العشرين سنة الاخيرة . ومن المعروف ان اهم المشاكل التي تواجه اقتصاد ما في مثل هذه الحالة هو ان يقع فريسة لما يسمى « بحالة الركود » «Secular Stagnation» نتيجة لوصول الاقتصاد الى مرحلة من التشبع تصبح بعدها اي زيادة من حجم الاستثمار غير قادرة على ايجاد زيادة ذات شأن في مستوى الانتاج .

وحيث ان الطلب على السلع المستوردة يتوقف على عدة عوامل منها حجم السلع المنتجة محليا التي تستعمل موادا مستوردة فانه من المفيد اعطاء صورة عن نسبة السلع المستوردة التي تدخل في مجالات الاستعمال النهائي على شكل استهلاك واستثمار وصادرات حيث يتضح انه خلال الفترة ما بين ١٩٥٨–١٩٦٤ ارتفعت نسبة السلع المستوردة المستعملة لاغراض التصدير والاستهلاك في حين ان نسبة السلع المستوردة لاغراض التثمير والاستهلاك الشخصي حافظت على مستواها. وهكذا يمكن تلخيص الوضع على الشكل التالي : ارتفعت نسبة السلع المستوردة لاغراض التصدير بينما انخفضت نسبة السلع المستوردة لاغراض الاستهلاك وهذا التحول في نمط الاستعمال النهائي للسلع المستوردة جاء نتيجة طبيعية للسياسة الاقتصادية التي رسمتها السلطات الاسرائيلية بقصد تشجيع الصادرات .

(الجدول رقم ٨)[1]

التصنيف الاقتصادي للـــواردات

(مليون دولار)

	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦
سلع استهلاكية					
ماكولات	١٨ر١	٢٥ر٢	٣٦ر٥	٣٥ر٢	٤٢ر٧
سلع استهلاكية متفرقة	١٣ر١	١٥ر٠	١٨ر٥	٢١ر٤	٢٢ر٩
سلع دائمة	١٣ر٢	١٧ر٧	٢٧ر٥	٢٦ر٠	٢٢ر٥
المجموع	٤٤ر٤	٥٧ر٩	٨٢ر٥	٨٢ر٧	٨٨ر١
مواد اولية					
للزراعة	٢٩ر٢	٣٢ر٣	٢٩ر٧	٣٤ر١	٤٨ر١
للصناعة	٢٥١ر١	٢٥١ر٧	٣٠٨ر٧	٣١٢ر١	٣٠٤ر٤
للبناء	١٧ر٥	١٢ر٥	١٦ر٨	١٧ر٤	١٠ر٠
قطع غيار	٣٦ر٨	٣٢ر٨	٣٨ر٥	٤٣ر٢	٤٤ر٧
وقود	٤٠ر١	٤٤ر٥	٤٦ر٦	٥٣ر٢	٥٨ر٣
مجوهرات خام	٦٧ر٢	٩٣ر٢	١٠٢ر٣	٩٥ر٥	١٢٤ر٩
المجموع	٤٤١ر٩	٤٦٧ر٠	٥٤٢ر٦	٥٥٥ر٦	٥٩٠ر٦
سلع استثمارية					
للزراعة	٨ر٠	٦ر٤	٨ر٥	٥ر٢	٥ر٦
للصناعة والبناء	٧٢ر٨	٧٥ر٧	٧٤ر١	٨٨ر٧	٦٤ر٨
للنقل والمواصلات	٢٦ر٩	٢٧ر٤	٣٨ر٠	٣٣ر٥	٢٩ر٥
سلع اخرى	١٣ر٧	١٤ر٣	١٦ر٩	١٩ر٤	٢١ر٦
سفن وطائرات	٢١ر٧	١٦ر٤	٥٩ر٩	٣١ر٩	١٧ر٦
مجموع السلع الاستثمارية	١٤٣ر٠	١٤٠ر١	١٩٧ر٤	١٧٨ر٧	١٣٩ر١
مجموع الواردات	٦٢٩ر٣	٦٦٥ر٠	٨٢٢ر٥	٨١٧ر٠	٨١٧ر٨

المصدر : **الدليل الاحصائي لاسرائيل** عام١٩٦٧ ، ص ٢٢٩ .

(الجدول رقم ٩)

نسبة الاستيراد في الاستعمال النهائي للانتاج المحلي

السنة	استهلاك	استثمار اجمالي	صادرات
١٩٥٨	٤٣،٩	٣٤،٢	٣٩،١
١٩٥٩	٤٤،٨	٢٩،٤	٣٩،٧
١٩٦٠	٤٣،٧	٣٤،٦	٣٦،٤
١٩٦١	٥١،٣	٣٤،٨	٤٢،٨
١٩٦٢	٥٣،٧	٣٢،٤	٤٥،٨
١٩٦٣	٥٩،٧	٣١،٨	٤١،٧
١٩٦٤	٥١،٨	٣٣،٦	٤٤،٩

المصدر : op. cit., p. 146.

٦ ـ « شروط التجارة للاقتصاد الاسرائيلي :

من المقاييس الشائعة في حقل التجارة الدولية ذلك الذي يطلـق عليه اسم « شروط التجـارة » «Terms of Trade» ويمكن تعريف هذا المفهوم على ان نسبة اسعار صادرات بلد ما الى اسعار وارداته . ويمكن التعبير عنه بالمعادلة التالية :

$$\text{شروط التجارة} = \frac{\text{س ص}_2}{\text{س و}_2} \div \frac{\text{س ص}_1}{\text{س و}_1}$$

حيث يرمز (س ص$_{٢}$) الى سعر الصادرات المتحقق في سنة معينة بينما يرمز (س و) الى اسعــار الواردات في السنةنفسها. فيحين يرمزان (س ص$_{١}$) و (س و$_{١}$)الىاسعار الصـــادرات والـــواردات فـــي سنـــة الاســاس . وتتــم المقارنــة عــن طريــق تركيــب سعــر قيــاسي Price Index يمثــل مجمــوع الصادرات وآخــر يمثــل مجموع الواردات على ان تكون سنة الاساس التي سيحتسب على اساسها السعر القياسي سنة « طبيعية » بمعنى انه لم يحدث خلال تلك السنة اية تطورات اقتصادية استثنائية قد تؤثر على حجم التجارة الخارجية وعلى مستوى الاسعار .

والهدف من احتساب « شروط التجارة » هو معرفة عما اذا كان بلد ما قــد حقق كسبا او خسارة في علاقاتــه التجارية مع العالم الخارجي . ويمكــن النظر الى الكسب او الخسارة من زاويتين :

المقياس الاول ويطلق عليــه اسم « مجمــل شروط التجــارة » «Gross Terms of Trade» حيث تنسب الكميات المستوردة الى الكميات المصــدرة في سنة معينة الى سنــة الاساس .

$$\frac{\text{ك ص}_{٢}}{\text{ك ص}_{٢}} \div \frac{\text{ك و}_{١}}{\text{ك ص}_{١}}$$

اما المقياس الثاني ويطلق عليه اسم « صـافي شروط التجارة » «Net Terms of Trade» فيشير الى نسبة اسعار التصدير الى اسعار الاستيراد . فمثلا ارتفـاع هذه النسبة من ٢ : ١ الى ٣ : ١ خلال فترة زمنية معينة يعني ان شروط التجارة قد تحسنت اذ ان بامكان هذا البلد ان يحصل على كمية اكبر من السلع المستوردة لكل وحدة نقدية واحدة من التصدير . ويمكن ان يحدث ذلك اذا حدث اي من الاحتمالات التالية : ارتفاع في سعر السلع المصدرة ، انخفاض في سعر السلع المستوردة او زيادة في حجم السلع المصدرة .

وميزة المقياس الاول على الثاني في انه يلقي بعض الضوء على وضع الميزان التجاري . فالمقياس الثاني لا يوضح ما اذا كان الميزان التجاري (اي حجم الصادرات مطروحا من حجم الواردات) في حالة فـائض او عجز او تعـادل في حين ان المقياس الاول باعتماده التغيير النسبي في الكميـة بدلا من التغيير النسبي في السعر يصوّر جزئيا وضع الميزان التجاري . والذي نود التأكيد عليه ان هذين المقياسين يفقدان الكثـير من فائدتهما اذا كانت الفترات الزمنية موضع المقارنة متباعدة او اذا حصل تغيير كبير في عوامـل الانتـاج الموجه صـوب السلع المصدرة . فقد يحدث مثلا هبوط في اسعار السلع

المصدرة بالمقارنة لاسعـار السلع المستوردة في الوقت الذي ترتفع فيه الكفاءة الانتاجية لعوامل الانتاج وفي هذه الحالة لا يمكن القول بان شروط التجارة قد ساءت اذ ان الزيـادة في الكفاءة الانتاجية قد تفوق الهبوط المشار اليه بحيث يصبح الاقتصاد في وضع افضل بعد اخذ جميع هذه العوامل بعين الاعتبار . لذلك يمكن اشتقاق مقياس ثالث حيث تنسب حجم الواردات الى الموارد الانتاجيـة الضرورية المتضمنـة في الصادرات (٢) .

ان هذه اللمحة النظرية في رأينا ضرورية حتى يستطيع القارىء ان يلم بابعاد الاحصائيات التي سنوردها حول شروط التجارة في اسرائيل بقصد معرفة وضع اسرائيل في علاقاتها الاقتصادية مع العالم الخارجي .

والجدول رقم (١٠) يبين « شروط التجارة » لقطـاع التجارة الخارجية في اسرائيل خلال الفترة ما بين ١٩٥٥ –

---

٢ – يمكن التعبير عن المقياس الثالث (س ص / س و × د)

حيث تمثل س ص / س و نسبة الاسعار القياسية للصادرات الى الاسعار القياسية للواردات في حين ان (د) تمثل الرقم القياسي للانتاجية في صناعات التصدير .

(شروط التجارة ١٩٥٢ ـ ١٩٦٦)

(سنة الاساس ١٩٥٨ = ١٠٠)



١٩٦٧ . ويلاحظ القارىء اننا قد احتسبنا الارقام القياسية لكل من « مجمل شروط التجارة» و « صافي شروط التجارة» اي المقياس الاول والمقياس الثاني المشار اليهما في هذه الدراسة حيث يتمثل المقياس الاول بقسم العمود (٤) ÷ العمود (٢) في حين يتمثل المقياس الثاني بقسم العمود (١) ÷ العمود (٣) .

ويشير الجدول رقم (١٠) الى ان هبوطا ملحوظا قد حصل في « صافي شروط التجارة » (العمود رقم ٦) بالمقياس لعام ١٩٥٨ خصوصا في ثلاث السنوات الاولى من فترة الستينات غير ان تحسنا نسبيا قد طرأ بعد العام ١٩٦٣ حيث سجل العام ١٩٦٦ نفس مستوى سنة الاساس في عام ١٩٥٨ . اما بالنسبة للمؤشر الثاني وهو « مجمل شروط التجارة » (العمود رقم ٥) وهو الذي يقيس معدل التبادل بين الصادرات والواردات فانه يشير الى هبوط كبير اي ان اسرائيل اصبحت تحصل على نسبة أقل من الواردات مقابل كل وحدة من الصادرات تبيعها الى الخارج .

غير ان هذه النتائج يجب ان ينظر اليها بحذر كبير . فعندما تطول الفترة لوضع الدراسة تصبح المقارنة محدودة الفائدة ذلك ان حجم السلع المصدرة والمستوردة وكذلك نوعيتها قد تتغير بين سنة واخرى لذلك فان استقراء المؤشرين المشار اليهما خلال فترة طويلة من الزمن قد يحجب كثيرا من التطورات التي حصلت خلال الفترة موضع الدراسة وبالتالي يقلل من اهمية هذا الاستقراء . اضف الى ذلك ان اختيار سنة الاساس قد يقلب النتائج راسا على عقب . فمثلا لو

(الجدول رقم ١٠)

شروط التجارة في اسرائيل

(سنة الاساس : ١٩٥٨)

السنة	(١) سعر الصادرات	(٢) حجم الصادرات	(٣) سعر الواردات	(٤) حجم الواردات	(٥) مجمل شروط التجارة (٤ ÷ ٢)	(٦) صافي شروط التجارة (١ ÷ ٣)
١٩٥٢	٨٦	٣٨	٩٧	٧٢	١٨٩	٨٩
١٩٥٣	٨١	٥٥	٨٦	٧١	١٢٩	٩٤
١٩٥٤	٨٦	٧٦	٨٩	٧٨	١٠٣	٩٧
١٩٥٥	٩١	٧٢	٩٥	٨٣	١١٥	٩٦
١٩٥٦	٩٧	٨٢	١٠١	٨٥	١٠٤	٩٦
١٩٥٧	١٠٢	٩٩	١٠٧	٩٥	٩٦	٩٥
١٩٥٨	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٥٩	٩١	١٤٠	٩٨	١٠٤	٧٤	٩٣
١٩٦٠	٨٨	١٩٦	١٠٠	١١٩	٦١	٨٨
١٩٦١	٨٩	٢٢٠	٩٧	١٤٥	٦٦	٩٢
١٩٦٢	٨٨	٢٢٥	٩٢	١٥٨	٧٠	٩٣
١٩٦٣	٩١	٢٧٠	٩٣	١٦٦	٦١	٩٨
١٩٦٤	٩١	٢٨٦	٩٥	١٩١	٦٧	٩٦
١٩٦٥	٩٥	٣١٦	٩٧	١٨٨	٥٩	٩٨
١٩٦٦	١٠١	٣٤٦	٩٩	١٦٨	٤٩	١٠٠

المصدر : صندوق النقد الدولي ، **النشرة المالية الدولية** ، (١٩٦٠ – ١٩٦٨) ص ١٨٣ .

(الجدول رقم ١١)

شروط التجارة الاسرائيلية

(١٩٦١ : سنة الاساس)

السنة	(١) سعر الصادرات	(٢) قيمة الصادرات	(٣) سعر الواردات	(٤) قيمة الواردات	(٥) صافي شروط التجارة (١ ÷ ٣)	(٦) مجمل شروط التجارة (٤ ÷ ٢)
١٩٥٥	١٠٥	٣٧	١٠٥	٥٧	١٠٠	١٥٤
١٩٥٦	١١١	٤٤	١١١	٦٤	١٠٠	١٤٥
١٩٥٧	١١٥	٥٧	١١٩	٧٣	٩٧	١٢٨
١٩٥٨	١١٣	٥٦	١٠٦	٧٢	١٠٧	١٢٨
١٩٥٩	١٠٢	٧٣	١٠٣	٧٣	٩٩	١٠٠
١٩٦٠	٩٩	٨٨	١٠٣	٨٥	٩٦	٩٦
١٩٦١	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٦٢	٩٩	١١٤	٩٨	١٠٧	١٠١	٩٤
١٩٦٣	١٠٣	١٤٣	٩٩	١١٤	١٠٤	٨٠
١٩٦٤	١٠٣	١٥٢	١٠١	١٤٢	١٠٢	٩٣
١٩٦٥	١٠٧	١٧٥	١٠٣	١٤١	١٠٤	٨٠
١٩٦٦	١١٤	٢٠٥	١٠٥	١٤١	١٠٩	٦٩

المصدر : صندوق النقد الدولي ، **النشرة المالية والدولية** ، ١٩٦٧ ، ص ١٨٣ .

اعتمدنا عام ١٩٦١ كسنة الاساس بدلا من عام ١٩٥٨ (انظر الجدول رقم ١١) لوجدنا ان « صافي شروط التجـارة » قد سجلت تحسنا ملحوظا بلغ أوجه في عام ١٩٦٦ في حين ان « مجمل شروط التجارة » سجلت تراجعا كما هو الحال في الجدول رقم (١٠) .

ولو اردنا تلخيص وضع « شروط التجارة » لقلنا ان هنالك تحسنا نسبيا في « صافي شروط التجارة » بينمـا هنالك تراجعا بالنسبة « لمجمل شروط التجارة » . ومهمـا يكن من أمر فان السلطات الاسرائيلية لا تولي اهتماما يذكر لشروط التجارة كأحد « مؤشرات الرفاه» «Welfare Indicators» في الاقتصاد الاسرائيلي ، رغم اهمية قطاع التجارة الخارجية، وانما يهمها في الدرجة الاولى تغطية العجز في الميزان التجاري بغض النظر عن التغيير النسبي في اسعار وكميات كل من الصادرات والواردات ، اي ان الفرق المطلق هو الذي يهم هذه السلطات دون غيره .

الفصل الثاني

اسرائيل في اسواق افريقيه واوروبه

١ ـ اسرائيل والاسواق الافريقية :

على الرغم من ان حجم التجارة الخارجية لاسرائيل مع الدول الافريقية لا يزال يشكل نسبة ضئيلة بالمقارنة لعلاقة اسرائيل بالاسواق الاوروبية فان الاهتمام المتزايد الذيتبذله اسرائيل لغزو الاسواق الافريقية شيء ملفت للنظر فعلا وان كان لا يدعو للعجب . ويلاحظ ان اهتمام اسرائيل لا ينحصر في اقامة علاقات تجارية تهدف الى زيادة حجم التبادل بينها وبين البلدان الافريقية بل يتعداه الى تقديم كافة المساعدات الفنية والاقتصادية الى كثير من هذه البلدان .

حتى عام ١٩٥٧ كانت معظم دول افريقيه لا تزال تحت حكم بعض الدول الاستعمارية المباشر وبالتالي لم تكن مالكة زمام امرها . وخلال هذه الفترة كانت العلاقة التجارية بين اسرائيل ومعظم بلدان افريقيه من جانب واحد حيث اقتصرت على شراء اسرائيل بعض السلع من الاسواق الافريقية مثل الكاكاو والقهوة وبذور الزيت . وعندما انفتح خليج العقبة امام السفن الاسرائيلية نتيجة للعدوان الثلاثي على مصر في اواخر عام ١٩٥٦ ايقنت اسرائيل ان فرصة ذهبية قد لاحت لها لاقامة علاقات تجارية مع الدول الافريقية وخصوصا شرق

افريقيه وجنوبها فبادرت الى اتخاذ خطوات عديدة في هــذا المضمار .

واستهلت اسرائيل محاولاتها لتوسيع التبادل التجاري مع افريقيه بانشاء شركة ملاحة اسمها
«Dizengoff West Africa Co.»
نصفها حكومية ونصفها الآخر أهلية لها اربعة عشر فرعا في نيجيريه وغانه وسيراليون . وخــلال فترة من الزمن لا تزيـد على اربع السنوات ارتفعت صادرات اسرائيل من ٢ مليون دولار عام ١٩٥٦ الى ١١ مليون دولار عام ١٩٦٠ وكانت تتألف من السلع الرئيسية التالية :

أ ــ مواد بناء وخصوصا الاسمنت والزجاج .

ب ــ مواد وادوات زراعية وانابيب للري .

ج ــ مواد «استهلاكية دائمة» «Durable Consumer Goods» مثل الماكينات والبرادات وقطع غيار السيارات .

ولم يكن ارتفــاع حجم الصادرات نتيجــة لتأسيس شركات للملاحة بين اسرائيل والاسواق الافريقيــة فحسب وانما يرجع ايضا الى وجود خبراء اسرائيليين في قطاعــات الزراعة والصناعة والخدمات وغيرها من القطاعــات في كثير من البلدان الافريقيــة . فعلى الرغم من ان كثيرا من السلع الاسرائيلية تصل الى الاسواق الافريقية باسعار مرتفعة نظرا لارتفاع تكاليف الانتاج في اسرائيل فان وجود هؤلاء الخبراء والحاحهم على استعمال معدات وآلات اسرائيلية الصنع في

برنامج المعونة فتح مجالا واسعا امام السلع الاسرائيلية للانتشار .

وفي الوقت الذي تبذل اسرائيل جميع الوسائل الدبلوماسية والتجارية لرفع حجم التبادل التجاري مع افريقيه وتعرض خبرائها للمساهمة في تطوير اقتصاديات البلدان الافريقية حتى تستطيع كسب هذه الدول الى جانبها في المجال السياسي نجد الدول العربية اما غائبة تماما عن هذا المجال او انها لا تزال اسيرة محاولات بدائية لم يكن لها اي نتيجة ايجابية حتى الآن . ولكي يأخذ القارىء فكرة عن مستوى العمل العربي ونوعيته نذكر ان احد الاتحادات المهنية العربية عزا في معرض تبريره لعدم نجاح دول المشرق العربي في زيادة حجم التبادل التجاري مع الدول الافريقية مثل غانه وغينيه وساحل العاج الى ارتفاع تكلفة النقل من البلدان العربية المشار اليها حيث ان النقل الجوي هو الوسيلة المتوفرة حاليا . ومع ان اسرائيل تبعد عن هذه البلدان الافريقية المسافة نفسها التي تفصل بينها وبين بلدان المشرق العربي ، مع ذلك فان حركة التبادل التجاري تتم مع اسرائيل على نطاق واسع ولا تزال تتصاعد يوما بعد يوم . ان من حقنا ان نتساءل كيف يمكن التوفيق بين هذين الوضعين المتناقضين وكيف استطاعت اسرائيل ان تنجح حيث اخفقت الدول العربية ؟

الواقع ان الرد على هذا السؤال يتطلب الالمام باسلوب العمل الاسرائيلي في اسرائيل على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاعلامية وهو ما حاولت أحدى

الدراسات التي صدرت عن مركز الابحاث تغطيته بكثير من التفصيل (١) . لذلك سنكتفي في هذا البحث بالتركيز على الناحية الاقتصادية دون غيرها وخصوصا جانب العلاقات التجارية .

ومن اهم الوسائل التي تعتمدها اسرائيل لاستكشاف امكانات السوق الافريقية هي وسيلة الاتصال المباشر عن طريق ارسال بعثات اقتصادية تقوم بدراسة التركيب الاقتصادي لكل بلد من البلدان الافريقية واحتياجاته من السلع الاستثمارية والاستهلاكية ووضع السلع الاسرائيلية بالمقارنة لوضع السلع المنافسة القادمة من اوروبه سواء لناحية السعر او لناحية الجودة .

والجدير بالذكر ان اسرائيل تقوم بهذه المحاولات المستمرة وهي تعلم يقينا بانه لا يمكن زيادة صادراتها في المستقبل القريب الى هذه الاسواق الى درجة تصبح بعدها السوق الرئيسي اذ ان الاسواق الاوروبية ستظل تحتل مكان الصدارة بالنسبة لتصريف منتجاتها لسببين رئيسيين :

اولا : ان سلعها تسوق في الاسواق التي يختلف الطقس فيها عن اسرائيل بحيث تباع في الوقت الذي تكون منتجات هذه البلدان مفقودة في الاسواق .

ثانيا : ان اسرائيل لا تنتج ماكولات حرارية مثل القمح وغيره وانما تنتج ماكولات تحتوي على نسبة عالية من البروتين

---

١ ــ رياض القنطار ، **التغلغل الاسرائيلي في افريقيه وطرق مجابهته** (بيروت ، مركز الابحاث ، ١٩٦٨) .

مثل الفواكه والخضار والبيض وهي سلع تتميز بمرونة كبيرة بين الطلب عليها وحجم الدخل الذي ينفق عليها وهذا يعني ان مجال تصريفها يكمن في البلدان المتقدمة اقتصاديا مثل اوروبه الغربية والدول الاسكندنافية وليس في البلدان النامية مثل افريقيه وآسيه .

اذن ما هو سبب هذا الاهتمام المستمر والمثابر على كسب الاسواق الافريقية عن طريق تقديم مساعدات فنية واقتصادية ؟ ان الرد على هذا السؤال سهل وواضح فاسرائيل تريد ان تقيم علاقات سياسية مع البلدان الافريقية وتدعيم العلاقات التجارية عن طريق زيادة حجم التبادل التجاري ، وتقديم المساعدات الفنية والاقتصادية هو انجع الطرق واقصرها الى اقامة العلاقات السياسية على اسس راسخة وعميقة الجذور .

ويمكن وصف سلوك اسرائيل على انه « استثمار في العنصر البشري » «Investment in Human Capital» له مردود منخفض اقتصاديا ومردود مرتفع سياسيا . ولو اردنا ان نحلل ونقارن بين موقف اسرائيل فيما يتعلق بالاسواق الافريقية ووجهة النظر العربية ، كما يعبر عنه سلوك الدول العربية تجاه الدول الافريقية وكما يحدده حاليا حجم التبادل التجاري القائم حاليا بين البلدان العربية والبلدان الافريقية، على ضوء مبادىء النظرية الاقتصادية لخرجنا بالتحليل الآتي:

ان سلوك اسرائيل يتميز بانه يهدف الى تضخيم المنفعة «Maximization of Utility» في حين ان سلوك الدول العربية يتميز بانه يهدف الى تضخيم الثروة

«Wealth Maximization». والفرق بين السلوكين يكمن في أن الدالة الاولى تعتبر الثروة احد مصادر المنفعة وان هنالك عوامل عديدة اخرى لا تقل اهمية في نظر اسرائيل عن عامل الثروة منها زيادة نفوذ اسرائيل السياسي في افريقيه والظهور بمظهر الحريص على مصالح هذه الدول وتطلعاتها نحو حياة اقتصادية افضل . في حين ان الدالة الثانية لا تعترف بغير الربح معيارا للسلوك . وانطلاقا من هذا المفهوم فان اسرائيل تمارس « عملية استبدال » مستمرة «Substitution Process» بين العوامل المشار اليها بشكل يأتي عليها باقصى منفعة ممكنة. فمثلا يتضح من الاحصائيات حول الميزان التجاري لاسرائيل مع افريقيه ان هذا الميزان لم يكن لصالحها اطلاقا في السنوات الست الاخيرة (اي ان اسرائيل كانت تستورد من افريقيه اكثر مما تصدر لها) ولم ينقلب الى فائض الا في عام ١٩٦٧ ومع ذلك استمرت في محاولاتها لتوسيع نشاطها الاقتصادي في افريقيه . كل هذا يعني ان اسرائيل لم تكن تنظر الى الموضوع من الزاوية المادية فقط وانما كانت تعتبر ان العلاقة الاقتصادية لها « مردود غير مادي » «Non-Pecuniary Return» على جانب كبير من الاهمية يتمثل في كسب صداقات هذه الدول لخدمة اهدافها السياسية .

ولو امعنا النظر اكثر لوجدنا ان الموقف العربي غير منطقي حتى لو سلمنا بان علاقاتنا بافريقيه يجب أن يحددها عامل الثروة بدلا من عامل المنفعة . فارتفاع تكلفة النقل بين البلدان العربية والاسواق الافريقية لا يعتبر عقبة اساسية في وجه زيادة حجم التبادل التجاري كما سبق وصرحت به اكثر من هيئة مهنية عربية . فالسعر الذي يمكن ان تباع به السلع العربية

لا تقرره فقط نفقات النقل وانما تقرره ايضا حالة الطلب على السلع العربية في هذه الاسواق . فمثلا من المحتمل جدا ان يكون سعر صندوق التفاح اللبناني في غانه ارخص منه في ساحل العاج على الرغم من ان نفقات النقل الى غانه تفوق عن تلك الى ساحل العاج . فارتفاع تكلفة النقل يؤثر في جانب العرض من قيمة السلعة في حين ان هنالك عوامل عديدة تؤثر على جانب الطلب لا بد من اخذها بعين الاعتبار .

وحتى لو سلمنا بالمنطق القائل بان بعد المسافة يشكل عائقا نحو تطوير العلاقات التجارية مع افريقيه فان هنالك مجالا واسعا لاجراء دراسات مفصلة حول امكانات السوق الافريقية مستقبلا خصوصا وان معظم بلدان افريقيه قد بدأ يعد خططا انمائية طويلة الامد .

ولكي يأخذ القارىء فكرة عن الاهمال العربي على هذا الصعيد نذكر ان جمعية الصناعيين في لبنان تحاول منذ سنوات زيادة حجم الصادرات الصناعية الى دول غرب افريقيه. وبعد زيارات واستطلاعات متواصلة خرجت الجمعية المشار اليها بتحليل مفاده ان ارتفاع تكلفة النقل يشكل العقبة الاساسية في وجه زيادة الصادرات وانه اذا توفر خط منتظم للملاحة البحرية فان العقبات ستزول وستجد الصناعات اللبنانية مجالا واسعا لتسويق منتجاتها .

وانطلاقا من هذا المفهوم بدأت الجهود تنصب على توفير خط للملاحة من دول افريقيه الغربية وفي طليعتها ساحل العاج . وفي ٦٨/٨/١٢ نشرت الجرائد خبرا مفاده ان لبنان قد صدّر على ظهر احدى السفن ٢٥٠ طنا من الصادرات

الصناعية وان اسعار الشحن انخفضت من ٥٠ ـ ٦٠ دولار للطن الواحد الى ٢٠ دولار كما رافق هذا الهبوط في نفقات الشحن انخفاض في اسعار السلع اللبنانية في اسواق ساحل العاج قدره ٦ ـ ١٢ ٪ .

ولم يمض على نشر هذا الخبر خمسة اشهر حتى نشرت الانباء ان الصعوبات قد عادت في وجه تصدير السلع الى ساحل العاج بسبب عدم وجود حمولة كافية تكفي لملء سفينة عائدة في طريقها الى ساحل العاج . ويواجه الآن لبنان امكانية خسارة اسواق مضمونة في غرب افريقيه نتيجة للارتجال في اقامة العلاقات التجارية وعدم وجود دراسات مسبقة حول امكانية التصدير الى الاسواق الافريقية والعقبات التي تعترض زيادة حجم هذا التبادل لكي تعمل السلطات المسؤولة على تذليلها .

ومن ناحية اخرى نجد ان اسرائيل لا تزال تواصل جهودها لزيادة حجم التبادل التجاري على الرغم من ان الميزان التجاري مع دول افريقيه ليس في صالحها . ففي عام ١٩٦٥ قامت اسرائيل بتصدير ما قيمته ٢١،٦ مليون دولار في حين استوردت ما قيمته ٢٧،٠ مليون دولار وفي عام ١٩٦٦ هبطت صادرات اسرائيل الى ١٩،٨ مليون دولار بينما حافظت وارداتها على ٢٧،٨ مليون دولار . وفي عام ١٩٦٧ استطاعت اسرائيل رفع حجم صادراتها الى ٢٤،٠ مليون دولار بينما بقيت الواردات في حدود ٢٧،٤ مليون دولار .

(الجدول رقم ١٢)

الصادرات الاسرائيلية لافريقيه

(مليون دولار)

	١٩٦٧	١٩٦٦	١٩٦٥
اوغنده	١ر٦	٥ر٠	٣ر٠
الحبشة	٣ر٤	١ر٨	١ر٦
الجابون	١ر٠	٢ر٠	—
غانه	٣ر٩	٩ر٤	٥ر٣
جنوب افريقيه	٣ر٥	٢ر٣	٢ر٧
ساحل العاج	٧ر٠	٥ر٠	٢ر٠
تانزانيه	٥ر٠	١ر٢	١ر٢
ليبيريه	٣ر٠	٢ر٠	—
نيجيريه	٢ر٥	٢ر٩	٢ر٥
كينيه	٢ر٥	١ر٦	١ر٢
بلدان اخرى	٥ر٠	٣ر٧	٣ر٩
المجموع	٢٤ر٠	١٩ر٨	٢١،٦

الواردات الاسرائيلية من افريقيه

(مليون دولار)

	١٩٦٧	١٩٦٦	١٩٦٥
اوغنده	٢ر٩	١ر٤	٣ر٠
الحبشة	١ر٤	١ر٦	٩ر٠
الجابون	٣ر٣	٢ر٩	٣ر٩

غانه	٦ر٠	٦ر٠	٩ر٠
جنوب افريقيه	٣ر٤	٤ر٤	٤ر٠
ساحل العاج	٢ر٥	٥ر٠	٩ر٠
تانزانيه	٣ر٠	٤ر٠	٤ر٠
ليبيريه	—	—	—
نيجيريه	—	—	١ر٠
كينيه	١ر٦	١ر٨	١ر٧
بلدان اخرى	١١ر٤	١٤ر٥	١٣ر٩
المجموع	٢٧ر٤	٢٨ر١	٢٧ر٠

المصدر : **الدليل الاحصائي لاسرائيل** ، ١٩٦٨ ، ص ٢١٢ .

ولا تزال غانه والحبشة وجنوب افريقيه اهم اسواق الصادرات الاسرائيلية في حين ان ساحل العاج والجابون وجنوب افريقيه تشكل اهم البلدان الافريقية التي تستورد منها اسرائيل حاجياتها (انظر الجدول رقم ١٢) . واذا ما استمر الاهمال العربي لاسواق افريقيه على حاله واستمر السلوك العربي يعمل بحافز الربح فقط دون الاخذ بعين الاعتبار النواحي السياسية والاجتماعية فستجد الدول العربية نفسها وقد فقدت جميع معاقلها في افريقيه .

٢ ـ اسرائيل والاسواق الاوروبية :

يتضح من الاحصاءات التي اوردناها حول حجم التجارة الخارجية لاسرائيل واتجاهها ان الاسواق الاوروبية لا تزال تعتبر المكان الرئيسي لتصريف السلع الاسرائيلية . فنوع الصادرات الاسرائيلية الرئيسية مثل الحمضيات والماس

المصقول والمواد الكيميائية تتميز بمرونة مرتفعة للدخل «Income Elasticity» اي ان ارتفاع دخل المستهلك الاوروبي وحدةاضافيةيؤدي الىزيادةاكبر فيالطلبعليها علىافتراضبقاء السعر ثابتا . يضاف الى ذلك ما ذكرناه سابقا من ان اختلاف الطقس بيناسرائيل واوروبهالغربية يساعد على تصدير بعض السلعالتي تختفي منالاسواقالاوروبية بسبباختلافالموسم كالحمضيات وغيرها .

وحيث ان المجال الحيوي للصادرات الاسرائيلية وهي الاسواق العربية لا تزال موصدة في وجه هذه السلع فان ارتباطالصادرات الاسرائيليةبالاسواق الاوروبية يصبححتميا ومنطقيا في آن واحد . وهذا يفسر محاولات اسرائيل المستمرة للانضمام الى السوقالاوروبيةالمشتركة التي ظهرت الى حيز الوجود في عام ١٩٥٩ أو على اسوأ الاحتمالات محاولة الحصول على امتيازات معينة للسلع الاسرائيلية لكي لا تصطدم بجدار التعرفة الذي فرضته السوق على السلع القادمة من غير الدول الاعضاء .

ولا يتسع المجال في هذه الدراسة لاعطاء تفصيلاتحول محاولات اسرائيل الانضمام للسوق الاوروبية المشتركة غير انه يمكن ايجاز الموضوع على الشكل التالي :

على اثر اعلان تشكيل السوق الاوروبية المشتركة منكل من فرنسه وايطاليه والمانيه الغربية وبلجيكه وهولنده ولوكسمبرج تقدمت اسرائيل بطلب السماح لصادراتهاالدخول الى السوق بدون دفع اي تعرفة جمركية وعلى وجه التحديد تلك السلع التي تستورد موادها الاولية من دول السوق

وتصنّع في اسرائيل كما طلبت اعفاء حمضياتها من التعرفة الجمركية غير ان هذا الطلب رفض نظرا لمعارضة ايطاليه . وفي عام ١٩٦٤ وافقت دول السوق على تخفيض التعرفة الجمركية على ٣٧ (سبع وثلاثين) سلعة باستثناء صادرات اسرائيل الرئيسية .

وفي عام ١٩٦٥ وافقت دول السوق على منح الصادرات الاسرائيلية التي تستعمل مواد اولية منها غير انها لم تمنح نفس المعاملة التي اعطيت لدول المغرب العربي. وفي عام ١٩٦٦ اخفقت اسرائيل في الحصول على اي من المطالب التالية :

أ ــ الحصول على تخفيض جمركي على تسع سلع صناعية وتسع سلع زراعية .

ب ــ اعفاء البيض من التعرفة الجمركية .

ج ــ اعادة النظر في «السعر القياسي» «Reference Price» للحمضيات .

د ــ فرض تعرفة على ذلك الجزء من السلعة الذي يصنع في اسرائيل في حين تستورد المواد الاولية من دول السوق .

وعندما ايقنت اسرائيل ان المانيه الغربية ستقف الى جانب مطالبها حيث كانت العلاقات بين البلدين في اوج ازدهارها على اثر صفقة السلاح الشهيرة وقطع الدول العربية علاقاتها مع المانيه، تقدمت بطلب للانضمام الى السوق المشتركة كعضو مشارك «Associate Member» ، غير أن معارضة ايطاليه المستمرة حماية لحمضياتها من ناحية وعدم رغبة

دول السوق وخصوصا فرنسه في تدهور علاقاتها مع الدول العربية ادى الى تجميد النظر في الطلب المشار اليه . وقد ابدت اسرائيل استعدادها لقبول اية تسوية تجعلها تستفيد من مزايا السوق المشتركة حتى ولو حرمت من اية مزايا اخرى مثل حق التصويت او حق المشاركة في اي قرار يتخذ.

وبعد عدوان حزيران (يونيو) حاولت اسرائيل الدخول الى السوق عن طريق تشكيل اتحاد جمركي مع دول السوق غير ان هذه المحاولة لم يكتب لها النجاح ايضا .

ويوضح الجدول رقم (١٣) التوزيع النسبي للواردات الاسرائيلية من دول السوق الاوروبية المشتركة . ويوضح هذا الجدول ان مجموع استيراد اسرائيل من السوق الاوروبية المشتركة الى مجموع حجم استيرادها خلال الفترة (١٩٦٠ — ١٩٦٦) كان في حدود ٢٤ ٪ تقريبا. وقد كانت المانيه الغربية تحتل المرتبة الاولى كأهم مصدر للواردات الاسرائيلية ثم فرنسه ثم هولنده ولوكسمبرج واخيرا بلجيكه .

ومن ناحية اخرى يوضح الجدول رقم (١٤) تصنيف السلع المستوردة من دول السوق الاوروبية بين ثلاث فئات رئيسية : سلع استثمارية ومواد اولية وسلع استهلاكية حيث تحتل المانيه المرتبة الاولى كمصدر لمختلف انواع السلع ثم هولنده بالنسبة للسلع الاستثمارية فبلجيكه ففرنسه واخيرا ايطاليه . اما فيما يتعلق باستيراد السلع الاستهلاكية فان فرنسه تحتل المرتبة الثانية بعد المانيه الغربية ثم ايطاليه فبلجيكه فهولنده . وفي الترتيب العام بالنسبة للصادرات الاسرائيلية تحتل المانيه الغربية المرتبة الاولى ثم بلجيكه

فهولنده ففرنسا واخيرا ايطاليه . وهذه الاحصائيات تظهر بوضوح الاثر الذي تركته اتفاقية التعويضات الالمانية الاسرائيلية على حجم التبادل التجاري بين البلدين .

(الجدول رقم ١٣)

التوزيع النسبي لاستيراد اسرائيل من دول السوق المشتركة

(نسبة مئوية)

السنة	المانيه الغربية	بلجيكه	فرنسه	ايطاليه	هولنده ولوكسمبرج	مجموع الاستيراد
١٩٦٢	١٠ر١	٥ر١	٨ر٤	٥ر٢	٣ر٤	٢ر٢٣
١٩٦٣	٩ر٠	٩ر١	٥ر٤	٨ر٢	٧ر٤	٩ر٢٢
١٩٦٤	٨ر٧	٤ر٤	٢ر٨	١ر٤	٢ر٤	٧ر٢٨
١٩٦٥	٩ر٨	٢ر٣	٢ر٤	٧ر٣	٦ر٣	٦ر٢٤
١٩٦٦	٤ر٨	٨ر٣	٥ر٤	٦ر٣	٦ر٤	٩ر٢٤

المصدر : محتسبة من عدة جداول في **الدليل الاحصائي لاسرائيل** ١٩٦٢ – ١٩٦٧ .

واخير لكي يأخذ القارىء الكريم فكرة عن حجم التبادل التجاري بين الدول العربية والسوق الاوروبية المشتركة بالمقارنة لحجم التبادل بين اسرائيل ودول السوق فان الجدول رقم (١٥) يبين النسبة المئوية لواردات كل من دول الشرق الاوسط المشار اليها من السوق المشتركة الى مجموع استيرادها وكذلك بالنسبة للصادرات . (الخانات الفارغة تدل ان الرقم اقل من واحد بالمائة (١ ٪)) .

(الجدول رقم ١٤)

واردات اسرائيل من دول السوق الاوروبية المشتركة

(١٩٦٧)

	سلعاستثمارية ٪	مواد اولية ٪	سلعاستهلاكية ٪	المجموع
ايطاليه	٤ر٤	١٨ر٠	٢ر٤	٢٦ر٦
بلجيكه	٢ر٢	٢٤ر٠	٠ر٣	٢٦ر٥
المانيه	٢٠ر٠	٣٥ر٠	٧ر٠	٦٢ر٠
هولنده	٤ر٢	٢٩ر٤	١ر٨	٣٥ر٤
فرنسه	٤ر٩	٢٢ر٩	٤ر٨	٣٢ر٦
	٣٥ر٧	١٢٩ر٣	١٨ر١	١٨٣ر١

صادرات اسرائيل الى دول السوق

(١٩٦٧)

	صادراتصناعية (١)	صادراتزراعية (٢)	المجموع
ايطاليه	٧ر٦	٢ر٦	١٠ر٢
بلجيكه	٣١ر٩	٤ر٥	٣٦ر٤
المانيه	٣٨ر٥	٢٠ر٨	٥٩ر٣
هولنده	٢٥ر٢	٥ر٨	٣١ر٠

١ ـ تتألفالصادراتالصناعية منالالماس المصقولوالانسجة والاواني والمواد الكيماوية .

٢ ـ تتألف الصادرات الزراعية من الحمضيات والبيض .

فرنسه	٣ر١٤	٩ر٤	٧ر٢٣
	٥ر١١٧	١ر٤٣	٦ر١٦٠

المصدر نفسه .

(الجدول رقم ١٥)
حجم التبادل التجاري لدول الشرق الاوسط
مع السوق المشتركة
(نسبة مئوية)

	المانيه الغربية	فرنسه	ايطاليه	بلجيكه	هولنده ولوكسمبرج	المجموع
واردات						
ج٠ع٠م	٩ر٧	٢ره	٦ر٦	٢ر٣	٢ر٩	٩ر٢٤
لبنان	٦ر٦	١ر٨	٨ر٤	٤ر٠	٢ر٤	٩ر٢١
العراق	٢ر٦	٥ر٠	٢ر٨	٣ر٧	٢ر٣	١٥ر٥
الاردن	٢ر٨	٢ر٨	٥ر٠	٢ر٤	٢ر٦	٢١ر٠
سوريه	٥ر١٠	٨ر٨	٥ر٩	٣ر٧	٣ر١	٣٢ر٠
اسرائيل	٢ر٤	٤ر٠	٢ر٨	٢ر٣	٣ر٣	٢٣ر٦
صادرات						
ج٠ع٠م	٤ر٦	١٠ر٢	١٠ر٠	—	—	١٦ر٠
لبنان	١ر٢	٤ر٣	٣ر٧	—	—	١ر١٠
العراق	٣ر٨	٢٢ر٥	١٥ر٢	٣ر٦	٣ر٥	٤٦ر٩
الاردن	—	—	—	—	—	—

اسرائيل	٩ر٨	—	—	١ر٦	١ر٥	١ر٢٠
سوريه	٤ر٤	٠ر١٣	٢ر٨	٨ر٢	—	٤ر٢٨

المصدر : هيئة الامم المتحدة ، **التنمية الاقتصادية في الشرق الاوسط** .

الفصل الثالث

سياسات الاستيراد والتصدير

١ ـ السياسة الانتقائية للاستيراد :

اتّبعت الحكومة الاسرائيلية سياسة انتقائية فيما يتعلق بحجم السلع المستوردة الى اسرائيل . وكانت هذه السياسة ذات شقين : الشق الاول يهدف الى وضع **قيود كميّة وتعرفة** عالية على استيراد بعض السلع غير المرغوب في استيرادهـا والشق الثاني يهدف الى تشجيع صناعات محلية بديلة للسلع المستوردة .

وخلال عشر السنوات التي تلت ظهور اسرائيل كانـت الحكومة تعتمد على نظام اجازات التصدير كوسيلة لتوجيـه حجم واتجاه الاستيراد . ونظرا لان حصيلة اسرائيل من القطع الاجنبي على اساس السعر الرسمي لا تكفـي حالة الطلـب الموجودة فقد اعطيت الافضلية للسلع الضرورية (١) . وكان الى جانب هذا النظام نظام آخر يبيح اعطاء اجازات استيراد دون تزويد هذه الاجازات بما تحتاجه من القطع الاجنبي . وكان الهدف من ايجاد هذين النظامين اولا الحفاظ على رصيد اسرائيل من العملات الصعبة مع السماح في نفس الوقـت

---

١ ـ ن. هاليفي و ر. كلينوف مالول ، **المصدر السابق** ، ص ٢٣٣ .

بزيادة حجم الاستيراد على اساس ان اعطاء المستثمرين الاجانب خارج اسرائيل سعرا ملائما للقطع سيزيد من تحويل الاموال الى اسرائيل ، وثانيا السماح باستيراد بعض السلع الكمالية على اساس سعر عال للقطع الاجنبي .

وحيث ان توزيع « الكوتا » يعني ان الكمية المستوردة تقل عن الكمية المطلوبة من المستوردين على اساس سعر القطع الاجنبي المدفوع من قبل هؤلاء المستوردين ، فقد حقق اصحاب الكوتا ارباحا خيالية من هذا الوضع . وكانت الكوتا تمنح الى عدد قليل من التجار على اساس وضعهم السابق في الوسط التجاري وعندما بدأت احتجاجات الكثير من التجار تتوالى عدّلت الحكومة طريقة التوزيع بحيث عهدت بها الى جمعيات التجار والصناعيين وغيرهم . ولم يكن الربح من وراء رخص الاستيراد من حظ حاملي الكوتا اذ ان بعض المؤسسات التي لا تعمل بحافز الربح مثل الوكالة اليهودية وبعض المؤسسات الطبية وغيرها كان لها نصيب وافر من الكوتا وبالتالي فان هذه الارباح انتقلت الى جيب المستهلك عن طريق دفع سعر اقل من سعر السوق الذي تقرره عوامل العرض والطلب .
وابتداء من عام ١٩٥٦ قامت الحكومة بتعديل جذري لنظام الاستيراد بحيث ظلت الحكومة تصدر رخصا للاستيراد ولكن على اساس تحديد بلد المنشأ ومصدر التحويل وشروط الدفع . وكان اهم تغيير في السياسة المشار اليها هو الغاء القيود الكمية على الاستيراد واستبدالها بتعرفة جمركية وضرائب مشتريات ورسوم معينة تهدف الى تحديد الكمية المستوردة . وشملت هذه الاجراءات السلع الاستثمارية والمواد الاولية وقطاعا واسعا من السلع الاستهلاكية .

وقد فرضت ضرائب مرتفعة على السلع المستوردة برسم الاستهلاك المحلي . وبعد تخفيض قيمة الجنيه الاسرائيلي في عام ١٩٦٢ الغت الحكومة عددا كبيرا من التعرفة وخفضت قسما آخر . « وهكذا بعد ان كان ٤٣ ٪ من مجموع الاستيراد لعام ١٩٥٥/٥٦ و ٤٨ ٪ من استيراد عام ١٩٦١/٦٢ يخضع لتعرفة الاستيراد ، تقلص الى ٢٩ ٪ في اواخر عام ١٩٦٣ » (٢) .

ويمكن تقسيم القيود على شراء وبيع القطع الاجنبي الى ثلاثة انواع رئيسية :

١ ــ النوع الاول يشمل وضع قيود كمية بحيث يجمع القطع الاجنبي من المصدّرين وذلك عن طريق اجبارهم على تسليم ما بحوزتهم الى سلطات البنك المركزي على اساس سعر معين ثم تقوم السلطات الحكومية بتوزيع هذا الرصيد بين المستوردين حسب جدول معين للاولويات .

٢ ــ النوع الثاني يتضمن تقسيم سوق القطع الاجنبي الى عدة اسواق حسب نوع السلعة او حسب نوع العملة ثم تترك لهذه الاسواق حرية العمل بحيث يتقرر سعر القطع لكل عملة على اساس العرض والطلب ويمكن للسلطات الحكومية ان تتدخل لدعم او تخفيض سعر التبادل لعملة معينة وذلك عن طريق الشراء والبيع دون ان تعطل جهاز الاسعار الآلي .

٣ ــ النوع الثالث وهو اكثر الانظمة شيوعا ويمثل مزيجا من النوعين الاول والثاني بحيث تحصل السلع التي

٢ ــ **المصدر نفسه** ، ص ٢٣٥ .

تخضع لاجازات استيراد مسبقة على القطع الاجنبي بسعر ثابت بينما تحصل السلع التي لا تخضع لاجازات مسبقة على سعر للقطع الاجنبي على اساس عاملي العرض والطلب .

ويمكن النظر الى انواع القيود الثلاثة المشار اليها على انها وجه من وجوه «التمييز في الاسعار» Price Discrimination ليس فقط بين المنتج المحلي والمنتج الاجنبي وانما ايضا بين البائع والمشتري الاجنبي بحيث تتفاوت الاسعار التي يدفعها المستهلك لنفس السلعة .

ولنظام الرقابة على القطع الاجنبي اثار اقتصادية مباشرة على صعيد عائدات الدولة ، والاستهلاك ، وشروط التجارة وحماية الصناعة وميزان المدفوعات ومستوى العمالة مثلما هنالك آثارا للتعرفة والكوتا والمعونات المالية . ويمكن القول بأن نظاما للقطع الاجنبي يقوم على اساس تعيين سعر معين للتبادل لكل من الصادرات والواردات هو مماثل لنظام القطع الاجنبي يرتكز على سعر واحد للتبادل في حين تمنح للصادرات معونة مالية وتفرض على الواردات تعرفة جمركية معينة . وقد اتبعت اسرائيل منذ ظهورها سياسة انتقائية في مجال الاستيراد تهدف الى تشجيع استيراد السلع الانمائية وعدم تشجيع استيراد السلع الكمالية عن طريق تقنين رصيدها من العملات الاجنبية وكانت الرقابة على القطع الاجنبي احد وسائل تنفيذ هذه السياسة . وكان يتم توزيع القطع الاجنبي على اساس الكمية الموجودة منه وليس على اساس الموارد المتاحة للاقتصاد الاسرائيلي بحيث انقطعت الصلة تماما بين حجم الاستيراد وحجم الصادرات من ناحية والمعطيات

الاقتصادية داخل اسرائيل من ناحية اخرى . فقد ادت هذه السياسة الى الابتعاد عن مبدأ التخصص واتجهت موارد البلاد الى انتاج سلع كمالية باهظة الثمن مثل زراعة التفاح وتجميع مكيفات الهواء وابتعدت عن انتاج تلك السلع التي من الممكن ان يكون لاسرائيل ميزة نسبية في انتاجها . وكان من جراء اتباع سياسة حماية متزمتة وغير مرنة ، ان فقد التجار الاسرائيليون الكثير من مرونتهم وقدرتهم على تصريف سلعهم في الاسواق العالمية فمثلا لم يكن في مقدورهم تصدير سلعة في موسم ثم استيرادها في موسم آخر .

وكان الهدف من فرض قيود مشددة على الاستيراد هو زيادة حجم القطع الاجنبي ولكن الذي حدث ان هذه السياسة ادت الى تقليص حجم الصادرات نفسها . فهنالك علاقة وثيقة بين حجم الواردات التي يمتصها اقتصاد ما وحجم صادراتها وان كانت هذه العلاقة لا تبدو منطقية للوهلة الاولى . فعندما يزداد حجم الصادرات لبلد ما فان ذلك يؤدي الى زيادة في مستويات الدخل والانتاج عن طريق « مضاعف » معين ، وعندما يرتفع الدخل القومي تزداد امكانية البلد في استيراد المزيد من السلع على اساس ان هنالك دالة مباشرة بين حجم الاستيراد وحجم الدخل القومي . ومن ناحية اخرى عندما يهبط حجم الاستيراد بسبب القيود الكمية المفروضة عليه فان كثيرا من الصادرات التي تعتمد في موادها الاولية على السلع المستوردة سينخفض انتاجها تلقائيا .

ويورد الاقتصادي الاسرائيلي « الكس رونبر » المثال التالي للتدليل على صحة التحليل المشار اليه . يقول

«رونبر» ان اسرائيل تملك ميزة نسبية في زراعة البندق الكبير الذي لا يطحن . فتصدير طن واحد من البندق فوب .F.O.B من ميناء حيفا يمكن مبادلته باستيراد ما قيمته ١ ١/٢ طن من سعر البندق الصغير « سيف » .C.I.F تسليم حيفا . ومع ذلك فان اسرائيل لم تصدر في عام ١٩٥٦ اكثر من ربع محصولها من البندق الامر الذي ادى الى خسارة قدرها ١ ١/٢ مليون دولار من العملة الصعبة . وهذه الخسارة سببها رفض السلطات الاسرائيلية تخصيص كميات كافية من القطع الاجنبي لاستيراد الانواع الرخيصة من بذور الزيت وكان من نتيجة ذلك ان ارتفعت أسعار السوق السوداء للدهون والزيوت .

وكان من أثر توزيع القطع الاجنبي بالشكل الذي حدث ان ازداد عدد طلبات الاستيراد عن الكمية الموجودة بالفعل لدى وزارة المالية والتي كانت ترغب الوزارة بتزويدها لهذه السلع .

ويخلص رونبر الى التاكيد بان هذه السياسة قد أدت الى اختلال العوامل المحلية والخارجية لعوامل الانتاج وبالتالي الى سلسلة من الاثار الاقتصادية السيئة التي يمكن تلخيصها بما يلي :

اولا : انها مكنت من استيراد الكمية القصوى من السلع الاجنبية في حين أضرّت باليد العاملة في الداخل .

ثانيا : انها أدت الى استعمال رديء للسلع المستوردة بمعدلات منخفضة للقطع الاجنبي .

ثالثا : ان استيراد السلع الانتاجية على حساب قطع

الغيار وغيرها ادت الى اختلال المزج بين اليد العاملة والآلات. ففي حين كانت الاجور أعلى من المستوى الذي يحدده العرض والطلب على اليد العاملة كانت اسعار السلع الانتاجية أقل من سعر السوق مما ادى الى ارتفاع نسبة رأس المال الموظف للعامل الواحد بشكل غير طبيعي .

رابعا : انها أضرت بالانتاج المحلي نتيجة فرض معدلات قطع منخفضة للسلع النهائية ومعدلات مرتفعة لاستيراد المواد الاوليـــة .

وهنا لا بد من الاشارة الى ان هذه المشاكل شائعة في معظم الانظمة الاقتصادية التي تنهج مزيجـا من السياسات الاقتصادية المتضاربة حيث تحاول ايجاد وسيلتين مختلفتين لتوزيع موارد البلاد بين المجالات الانتاجية المختلفة : الوسيلة الاولى تعتمد على جهاز الاسعار مـــن خـــلال تفاعـــل عاملي العرض والطلب والثانية تعتمد على توجيه مسبق على ضوء منفعة اجتماعية معينة «Social Utility» تقوم برسمها مجالس التخطيط او اية هيئة اقتصادية عليا وتقوم بتنفيـــذها عن طريق التدخل المباشر لناحية تحديد كمية الموارد الموجهة لكل نشاط اقتصادي .

٢ ـ سياسة تشجيع الصادرات :

منذ ان ظهرت اسرائيل الى الوجود وهي تعتمـــد على الحمضيات كمصدر اساسي لحصيلتها من القطع الاجنبي . ونظرا لان امكانية زيادة صادراتها الى الحد الذي تستطيع ان توفر ما تحتاجه من القطع الاجنبي لكي تسدد ثمن وارداتها في وقت تفوق الواردات الصادرات بحوالي ثلاثة اضعـــاف

يعتبر عملا شبه مستحيل فقد وجهت السلطات الاسرائيلية اهتمامها نحو تشجيع الصناعات المحليـة البديلة للسلـع المستوردة . وقد اتخذت سياسة تشجيع الصادرات وكذلك السلع البديلة للاستيراد اشكالا ثلاثة خلال الخمس‌عشرة سنة الاخيرة :

١ ــ أخذ زمام المبادرة في تشجيع صناعات التصدير .

٢ ــ اخذ زمام المبادرة في تنظيم وزيادة حجم المبيعـات الخارجيـة .

٣ ــ اعطاء مساعدات مالية مباشرة .

وكانت الطرق التي اتبعتها الحكومة لتشجيع صناعات التصدير تتراوح بين توجيه الاستثمارات الحكومية من خلال الميزانية الانمائية نحو الصناعات التي تتوسم فيهـا القـدرة على التصدير للاسواق العالميـة مستقبلا وتقديـم قروض بشروط سهلة الى المنشآت الانتاجية التي تتوسم فيها نفس المقدرة .

واتخذت الحكومة عددا من الاجراءات بغية تنظيم وزيادة حجم المبيعات الخارجية منها عقد اتفاقيـات ثنائية وانشاء مؤسسات حكومية للتصدير تقتصد من نفقات الشحن والتأمين كما توفر نوعية احسن للسلع الاسرائيلية عن طريق تحسين طريقة التوضيب والشحن بحيث تصل البضاعة المصدرة في الاوقات الصحيحة وبحالة حسنة .

اما المساعدات المالية المباشرة فقد اعتمدت الى جانب المشاركة في تحمل نفقات الانتاج التلاعب في سعر القطـع

الاجنبي بحيث تحوّل موارد الاقتصاد الى السلع التصديرية بنفقة اقل فيما لو ترك لعاملي العرض والطلب ان يقوم بهذه المهمة . والمعروف ان الاسعار النسبية للصادرات والواردات وانتاج السوق المحلي تتأثر بعوامل ثلاثة :

أ ـ سعر السلع بالقطع الاجنبي وهذا يتقرر عن طريق دالة العرض والطلب في السوق الاجنبي .

ب ـ دالة العرض والطلب داخل الاقتصاد نفسه اي في السوق المحلي .

ج ـ السعر الفعلي للقطع الاجنبي بالنسبة للعملة المحلية الذي يتم به تحويل الاسعار في الخارج الى الاسعار المحلية .

وحيث ان العامل الاول لا يمكن ان يؤثر فيه قرارات السلطات المحلية بينما العامل الثاني يتأثر جزئيا بالسياسة الاقتصادية التي تنتهجها الحكومة فان الوسيلة الرئيسية في يد الحكومة تنحصر في العامل الثالث وهو التلاعب في سعر القطع الاجنبي بحيث تستطيع تحويل الطلب من السلع المستوردة الى السلع المنتجة محليا وكذلك تحويل السلع المنتجة محليا الى الاسواق العالمية برسم التصدير . وفي هذا الصدد فقد مارست الحكومة الاسرائيلية سياسات متعددة فيما يتعلق باسعار القطع الاجنبي بغية تشجيع الصادرات الاسرائيلية الى اقصى حد يمكن تلخيصها بسياستين رئيسيتين :

١ ـ السياسة الاولى تعتمد على اعطاء سعر للقطع الاجنبي

للسلعة المصدّرة يختلف عن سعر القطع الذي يعتمد لذلك الجزء من السلعة الذي يستورد بغية تصنيعه ثم تصديره مرة ثانية .

٢ ـ السياسة الثانية تعتمد معدلات مختلفة للقطع الاجنبي لكل سلعة مصدرة .

ويمكن تلخيص انواع المساعدات في اسرائيل لقطاع الصادرات خلال العشرين سنة من حيث الترتيب الزمني على الشكل التالي :

اولا : اعطاء علاوات على حصيلة الاستيراد خلال الفترة ١٩٤٩ ـ ١٩٥٣ للتعويض عن انخفاض سعر القطع حسب السعر الرسمي المعلن والذي كان يتم به استبدال حصيلة الصادرات بما يساويها من العملة الاسرائيلية . غير ان الثغرة الاساسية في هذا النوع من المساعدات انه كان يؤدي الى خسارة في حصيلة اسرائيل من العملات الاجنبية . فاعطاء سعر مرتفع للتبادل بالنسبة للصادرات يفوق السعر المعطى للسلع المستوردة برسم التصدير قد ادى الى خسارة كبيرة في رصيد اسرائيل من العملات الاجنبية ، ذلك انه في بعض الاحيان يكون التصدير مربحا حتى لو كانت القيمة المضافة لهذه الصادرات صفرا . والمعروف ان الحكومة الاسرائيلية كانت تعتمد « القيمة المضافة » Value Added كمقياس لانتقاء السلع التصديرية التي ستحظى بالمساعدة .

ثانيا : اعطاء المصدّرين « كوتا للاستيراد » كمكافأة على جهودهم . ثم ما لبث ان تطور هذا النوع من المساعدة بحيث

سمح للمصدرين ان يحتفظوا برصيدهم من العملات الاجنبية في حسابات خاصة تفتح لهم في البنوك الاسرائيلية . وكان المصدّر الاسرائيلي خلال هذه الفترة ما بين ١٩٥٣ – ١٩٥٩ يستعمل الكوتا الممنوحة له لاستيراد ما يحتاجه من المواد الاولية لاستعمالها لاغراض التصدير او لبيع سلعته في السوق المحلي .

ومن مزايا هذا النظام انه اختصر كثيرا من الوقت والروتين لكي يحصل المصدّر على ما يحتاجه من القطع الاجنبي من السلطات الحكومية لاستيراد المواد الاولية الضرورية ، كما انه قضى على جزء كبير من «التفرقة الافقية» Vertical Discrimination حيث اصبحت التكلفة للمصدّر لكل دولار من المواد الاولية المستوردة تساوي تماما ما يمكن ان يحصل عليه من السوق المحلي على شكل قيمة مضافة فيما لو باع سلعته في هذا السوق . غير ان هذا النوع الغي تماما عام ١٩٥٩ .

ثالثا : ابتداء من عام ١٩٥٦ وحتى عام ١٩٦٢ اعتمدت الحكومة وسيلة جديدة لتشجيع الصادرات تتلخص في اعطاء علاوات على القيمة المضافة على الشكل التالي : تحوّل عائدات الصادرات لكل سلعة الى ما يوازيها بالعملة الاسرائيلية عن طريق سعر مزدوج للقطع بحيث يحوّل ذلك الجزء المستورد من السلعة اي المواد الاولية بمعدل قدره ١،٨ جنيه اسرائيلي لكل دولار ، وهو السعر الرسمي للجنيه الاسرائيلي كما انه نفس السعر الذي دفعه المصدّر عن استيراد مواده الاولية ، في حين تحوّل القيمة المضافة لسلعة ما على اساس السعر الرسمي مضافا اليه علاوة كانت تصل الى ٠،٨٥ جنيه

اسرائيلي للدولار الواحد . وحيث ان هذا النظام هو عبارة عن تخفيض غير معلن لقيمة الجنيه الاسرائيلي فقد كانت الخطوة المنطقية التالية هي اعلان تخفيض قيمة الجنيه الاسرائيلي رسميا وهذا ما حصل بالفعل في شباط (فبراير) من عام ١٩٦٢ .

رابعا : ومع اعلان التخفيض في عام ١٩٦٢ بدات المساعدات لقطاع التصدير تأخذ اشكالا جديدة بعد ان الغيت معظم المعونات المطبقة سابقا . وقد تركزت المساعدات على شكل معونات مالية مباشرة والمساهمة في تخفيض نفقات الانتاج لتلك السلع التصديرية التي لها قدرة على المنافسة في الاسواق العالمية .

ويمكن تلخيص السياسة الاقتصادية في هذا المضمار على انها تهدف الى تحويل المزيد من موارد الاقتصاد الاسرائيلي نحو الصناعات التصديرية .

٣ ـ الاتفاقيات التجارية :

عقدت الحكومة الاسرائيلية سلسلة من الاتفاقيات التجارية الثنائية مع عدد من البلدان الراسمالية والاشتراكية على حد سواء . وكان هدف هذه الاتفاقيات هو زيادة حجم التبادل التجاري وتوفير اسواق للسلع الاسرائيلية عن طريق المقايضة نظرا للصعوبة الكبيرة التي كانت تواجهها هذه السلع في الاسواق المفتوحة التي لا تخضع لاتفاقيات ثنائية. وعندما كانت اسرائيل تشكو من نقص كبير في رصيدها من العملات الاجنبية وذلك في مطلع الخمسينات حاولت ان تستورد

ما تحتاجه من السلع عن طريق المقايضة .

وحتى عام ١٩٥٦ كانت اسرائيل قد عقدت ١٨ (ثماني عشرة) اتفاقية معظمها مع بلدان تملك عملات غير قابلة للتحويل . ومع ذلك فقد فشلت في تصدير سلع الى هذه الدولة ذات « قيمة مضافة » Value Added فباستثناء الحمضيات وهي السلعة التي يمكن ان تباع لهذه البلدان بدون وجود اتفاقيات كما انه باستطاعتها النزول الى الاسواق العالمية باسعار تنافسية ، لم تحقق هذه الاتفاقيات مكسبا يذكر . فمثلا اضطر مجلس الحمضيات الى تقنين الحمضيات الى المملكة المتحدة رغم ان هذه الاخيرة تدفع بالعملة الصعبة وتحويل جزء نحو البلدان التي تملك عملات غير قابلة للتحويل . كما ان السلع الاخرى التي كانت تصدّر الى هذه البلدان كانت تحتوي على نسبة عالية من المواد الاولية المستوردة التي سددت قيمتها بالعملة الصعبة .

وببدء فترة الستينات وازدياد حرية التجارة في العالم نتيجة لانخفاض القيود الكمية على الاستيراد والتصدير انخفضت العلاقات المباشرة الثنائية مع كثير من بلدان العالم وبقيت الاتفاقيات سارية المفعول مع دول اوروبه الاشتراكية في حين انخفضت مجموع صادرات اسرائيل التي تباع طبقا لاتفاقيات تجارية ثنائية الى ١٤ ٪ في عام ١٩٦٧ في حين انها كانت في حدود ٣٣ ٪ في عام ١٩٥٨ .

وعلى اثر اعلان «السياسة الاقتصادية الجديدة» في عام ١٩٦٢ من جانب الحكومة الاسرائيلية والتي احتوت على عدد من الاجراءات الاقتصادية ومنها الغاء نظام القطع المتعدد

والسماح باستيراد بعض السلع التي كان يحظر استيرادهـا فقد بدات السلطات تبتعد اكثر فاكثر عن الاتفاقيات التجارية كوسيلة لزيادة حجم التبادل التجاري مع دول العالمالاخرى .

الفصل الرابع

علاج العجز في الميزان التجاري

نظريا كان من الممكن ان تلجأ السلطات الاسرائيلية الى اي من الاجراءات التالية لسد العجز في ميزانها التجاري :

اولا : اللجوء الى احتياطيها من الذهب والعملات الاجنبية دون اتخاذ اي اجراء آخر وهذا ينطوي على اعتبار العجز بانه ظاهرة عابرة لن تدوم وتستمر .

ثانيا : احداث تغيير في مستوى الاسعار والاجور داخل اسرائيل عن طريق اتباع سياسة نقدية معينة وهذا يعني ان تكون الاسعار والاجور مرنة صعودا وهبوطا .

ثالثا : تخفيض قيمة العملة الاسرائيلية حتى تستطيع السلع الاسرائيلية ان تنزل الى الاسواق العالمية باسعار تنافسية . ويلاحظ ان الاجراء الثاني والاجراء الثالث يؤديان نظريا الى نفس النتائج . فارتفاع مستوى الاسعار ٥ ٪ مع بقاء سعر القطع ثابتا له نفس الآثار على مستوى النفقات النسبية للسلع المحلية والاجنبية كارتفاع سعر القطع الاجنبي مع بقاء الاسعار الداخلية ثابتة .

رابعا : فرض رقابة مباشرة على حجم واتجاه ونوع كل من الصادرات والواردات ومن ثم اعطاء مساعدات الى تلك

الصادرات التي تتوسم فيها السلطات ميزة نسبية فيالانتاج وفرض تعرفة عالية على تلك الواردات .

امام هذا الوضع وجدت الحكومة الاسرائيلية ان الاجراءين الاول والثاني غير عمليين ولا يمكن الاخذ بهما . فاللجوء الى احتياطي اسرائيل من الذهب والعملات الاجنبية رغم الارتفاع الكبير الذي طرأ على هذا الاحتياطي بعد توقيع اتفاقية التعويضات المشهورة مع المانيه الغربية لا يمكن ان يغير من الوضع شيئا ما دام العجز في الميزان التجاري الاسرائيلي ليس طارئا وانما له جذور عميقة في تركيب ومعطيات الاقتصاد الاسرائيلي وبالتالي فان هذا الاجراء لا يمكنان يكون على احسنالاحتمالات اكثر من مهدىء سرعانما يزول اثره .

اما اللجوء الى الاجراء الثاني وهو احداث تغيير في مستوى الاسعار والاجور لكي تصبح السلع الاسرائيلية في وضع يمكنها من المنافسة في الاسواق العالمية فلم يكن ذلك ممكنا ايضا . فالسياسة النقدية التوسعية التي اتبعتها الحكومة الاسرائيلية في محاولاتها لتحقيق معدلات عاليةللنمو الاقتصاديقد ادتالىارتفاعمثابرومستمر فيمستوىالاسعار. وكان على السلطات ان تختار في هذه الحالة بين هدفين متضاربين : ثبات في مستوى الاسعار وارتفاع في مستوى البطالة ، او ارتفاع في مستوى الاسعار وانخفاضفيمستوى البطالة . وحتى عام ١٩٦٦ كانت السلطات الاسرائيلية تفضل الهدف الثاني على الهدف الاول لاسباب عديدة يأتي في طليعتها امتصاص عدد كبير من المهاجرين وتوفير فرص

العمل لهم .

امام هذه المعطيات لم يكن هنالك مفر من اللجوء الى الاجراءين الثالث والرابع فالاجراء الثالث وهو تخفيض قيمة العملة الاسرائيلية يمثل اعترافا صريحا من جانب السلطات الاسرائيلية بان مستوى الاسعار والاجور في اسرائيل مرتفع الى درجة لا يمكنها من المنافسة بشكل فعال في الاسواق العالمية في حين ان الاجراء الرابع وهو فرض رقابة على حجم الاستيراد ونوعه والتركيز على بعض الصادرات المعينة وتشجيع الموارد الاقتصادية للتثمير في هذه الصناعات التصديرية انما يشكل خطوة متممة لعملية تخفيض العملة .

وفيما يلي تقييم للاجراءين المشار اليهما ومدى فعاليتهما في تحقيق الهدف الرئيسي وهو تخفيض العجز في الميزان التجاري خلال الفترات التي طبق فيها .

١ ـ تخفيض قيمة العملة واثرها على الميزان التجاري :

قامت اسرائيل بتخفيض عملتها للمرة الثالثة على التوالي خلال خمسة عشر عاما وذلك في شباط (فبراير) ١٩٦٢ ثم عادت فخفضته للمرة الرابعة في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ على اثر تخفيض قيمة الجنيه الاسترليني بـ ١٤،٢ ٪ حيث خفضت اسرائيل عملتها بنفس النسبة . وفي جميع هذه المناسبات كان هدف الحكومة الاسرائيلية الرئيسي تخفيض العجز المزمن في الميزان التجاري عن طريق زيادة حجم صادراتها بنسبة تفوق الزيادة في حجم وارداتها. فتخفيض قيمة الجنيه لبلد ما يجعل صادرات هذا البلد

ارخص نسبيا عما كانت عليه قبل التخفيض كما انه يجعل وارداته اغلى نسبيا عما كانت عليه قبل التخفيض .

والمعروف ان اتخاذ مثل هذه الخطوة من جانب السلطات الاسرائيلية يتضمن اعترافا بان الوسائل الثلاثالتي اشرنا اليها سابقا غير كافية وانها على احسن الاحتمالات لن تكون اكثر من مهدىء سرعان مايزول اثره . فعندما ظهرت السوق الاوروبية المشتركة الى الوجود وبدا لاسرائيل انها ستفقد سوقا رئيسيا لصادراتها وموردا اساسيا لوارداتها باشرت الى وضع سياسة اقتصادية في عام ١٩٦٢ كان من اهم بنودها تخفيض قيمة الجنيه الاسرائيلي الى ٣،٠ جنيه لكل دولار . واستمر الوضع على ما هو عليه حتى عام ١٩٦٧ عندما تدهور وضع ميزان المدفوعات البريطاني حيث بادرت الحكومة البريطانية الى اعلان تخفيض الجنيه البريطاني في تشرينالثاني (نوفمبر)١٩٦٧ . فاضطرت الحكومة الاسرائيلية الى تخفيض عملتها بنفس النسبة (٢ ،١٤ ٪) حتى لا تفقد السوق البريطانية كمستهلك رئيسي لاهم صادرات اسرائيل وهي الحمضيات .

ان نجاح التخفيض في قيمة العملة «Devaluation» كوسيلة لسد العجز في الميزان التجاري وبالتالي في ميزان المدفوعاتيتطلب توفر شروطاساسية يمكن ايجازها بما يلي:

اولا : ان يكون الطلب على السلع التصديرية « مرنا » Elastic Demand بحيثيؤدي الانخفاض في سعر هذهالسلع نتيجة لتخفيض قيمة العملة المحلية بالنسبة للعملات الاجنبية الى زيادة كبيرة في حجم السلع المباعة للخارج، وكذلكانيكون

الطلب على السلع المستوردة مرنا بحيث يؤدي الارتفاع في سعر السلعة المستوردة الى انخفاض كبير فيحجم المشتريات منها . وكلما ارتفعت المرونة المشار اليها كلما ازدادت فعالية تخفيض العملة في تحسين وضع الميزان التجاري وميزان المدفوعات .

ثانيا : اذا كان الاقتصاد يعمل على مستوى « عمالة كاملة » «Full Employment» او مستوى قريب منها كما هو الحال في اسرائيل فان توفر الشرط المشار اليه(١) يصبح ضروريا ولكنه ليس كافيا لتحقيق التحسن المنشود في الميزان التجاري نظرا لان اثر الدخل يعمل باتجاه معاكس لاثر السعر . عندئذ يتوقف التحسن على مدى قدرة الاقتصاد على زيادة الانتاج بنسبة تفوق الزيادة في حجم الانفاق (يطلق عليه بعض الاقتصاديين تعبير « الامتصاص » «Absorption» . ويشير التعبير المشار اليه الى حجم الانفاق في فترة زمنية معينة على السلع الاستهلاكية المنتجة محليا والمستوردة زائدا حجم الانفاق الحكومي زائدا حجم الانفاق على السلع الاستثمارية ، وبعبارة اخرى مجمل الناتج القومي مضافا اليه الواردات

---

١ ـ يعرف هذا الشرط في علم الاقتصاد باسم « مارشال ـ ليرنر » Marshall-Lerner ، الاول اقتصادي انجليزي والثاني اقتصادي اميركي حيث اكدا ان مجموع مرونة الطلب على السلع التصديرية والطلب على السلع الاستيرادية يجب ان يكون اكثر من واحد وهو الحد الفاصل بين المرونة وعدم المرونة .

ومطروحا منه قيمة الصادرات. غير انه قد يكون من الصعب في هذه الحالة زيادة الانتاج بنسبةاكبر من الامتصاص، لذلك فان البديل يكمن في تخفيض الامتصاص او زيادة المدخرات.

ويمكن في هذه الحالة ان يتحسن وضع الميزان التجاري نتيجة لتخفيض قيمة العملة اذا حدثت اي من التطورات التالية :

(أ) ان تحدث الحالة المسماة « بوهم الدخل » Money Illusion حيث يتجاوب حجم الانفاق مع الدخل النقدي بدلا من الدخل الحقيقي اي ان يتجاوب المستهلك مع دخله النقدي دون ان يأخذ بعين الاعتبار الارتفاع الذي طرأ على مستوى الاسعار واثر هذا الارتفاع على تخفيض دخله الحقيقي . وفي هذه الحالة يقوم المستهلك بانفاق جزء اقل من دخله .

(ب) ان يؤدي تخفيض قيمة الجنيه الى اعادة في توزيع الدخل بين مختلف فئات المجتمع خصوصا اذا كان حجم الاستيراد كبيرا ، ففي هذه الحالة ترتفع نفقات المعيشة وبالتالي ينخفض الدخل الحقيقي للعمال والموظفين والمدّرسين وباقي الفئات التي ترتبط معيشتها بدخل نقدي ثابت في حين تستفيد الفئات التي تستثمر اموالها في صناعات التصدير نتيجة لارتفاع اسعار هذه السلع وارتفاع معدل الربح فيها .

غير ان نجاح هذه الطريقة يعتمد على قوة نقابات العمال وقدرتها على مقاومة اية انخفاض في دخل افرادها ، فحيث تنجح هذه النقابات في ربط مستوى الاجور بالارقام القياسية

لنفقات المعيشة كما هو الحال في اسرائيل وبعض البلـدان الاسكندنافية فان الامل ضئيل في تحقيق توزيع للدخل على نطاق واسع وما يتبع ذلك من زيادة في حجم المدخرات .

(ج) ان تحدث الحالة المسماة ب «اثر بيجو» Pigou Effect (٢) حيث يؤدي الارتفاع في مستوى الاسعار والدخل المرادف لكتلة نقدية ثابتة الى محاولة من جانب المستهلكين لاستعادة القيمة الحقيقية لارصدتهم النقدية وهذا يعني زيادة في حجم المدخرات نتيجة لتخفيض حجم الانفاق . غير ان هذه الحالة لا يمكن الاعتماد عليها نظرا لان هذا الاثر يعمل ببطء شديد .

والآن على ضوء هذا التحليل النظري يمكن طرح السؤال التالي : هل نجح التخفيض في قيمة الجنيه الاسرائيلي الذي اقدمت عليه الحكومة الاسرائيلية في تحسين وضـع الميزان التجاري ؟ ان الرد على هذا السؤال يتطلب معرفة امرين :

(أ) مدى توفر الشروط المشار اليها في الاقتصـاد الاسرائيلي للتأكد من وجود مسالك تكفل وصول السيـاسة الاقتصادية المتمثلة في التخفيض الى اهدافها المرسومة .

(ب) راي الخبراء الاقتصاديين الاسرائيليين انفسهم الذين شاركوا في تصميم السياسة الاقتصادية في اسرائيل والذين انقسموا بين مقتنع وغير مقتنع بجدوى هذا الاجراء .

---

٢ ـ هذه الحالة تسمى في علم الاقتصاد باسم Pigou Effect نسبة الى الاقتصادي البريطاني Pigou الذي كان اول من اشار الى امكانية حدوث هذه الحالة .

هنالك ادلة اختبارية جازمة بأن الاقتصاد الاسرائيلي لم يعرف الحالة الثالثة اي قيام المستهلكين بتخفيض حجم انفاقهم لاستعادة القيمة الحقيقية لارصدتهم النقدية نتيجة لارتفاع مستوى الاسعار ذلك ان وجود مثل هذه الحالة يتطلب ان تفوق الزيادة في مستوى الدخل ومستوى الاسعار الزيادة في حجم الكتلة النقدية وهو ما لم يحدث خلال العشرين عاما الاخيرة من حياة الاقتصاد الاسرائيلي ، بل على العكس تماما فقد ازداد حجم الكتلة النقدية بنسبة كبيرة فاقت الزيادة التي حصلت في مستوى الدخل ومستوى الاسعار . وما ظاهرة التضخم المالي التي اصبحت صفة مميزة للاقتصاد الاسرائيلي الا نتيجة لهذا الوضع .

اما بالنسبة للحالة الثانية وهي تحقيق توزيع في الدخل من الفئات المتوسطة الدخل الى الفئات التي تستثمر اموالها في القطاع الخارجي فان هذا الشرط لم يتحقق على نطاق واسع نظرا لنجاح نقابات العمال (الهستدروت) في ربط مستوى الاجور بنفقات المعيشة ورفضها لاي اجراء يهدف الى تجميد الاجور او حتى زيادتها على ضوء الانتاجية الحدية للعمال .

بقيت الحالة الاولى اي امكانية حدوث ما يسمى « بوهم النقود » Money Illusion حيث يتجاوب حجم انفاق الجمهور مع دخولهم النقدية Money Income بدلا من دخولهم الحقيقية Real Income فان هذه الحالة الاختبارية لم تكن موجودة ايضا اذ ان توفر هذه الحالة يتطلب عدم معرفة الجمهور بحدوث التضخم المالي ، اي ان يكون تضخما ماليا « غير متوقع » في

حين ان التضخم المالي الذي ساد الاقتصاد الاسرائيلي خصوصا بعد عام ١٩٥٢ كان « متوقعا » (٣) وبناء عليه فان ظاهرة « وهم النقود » لم تعرف طريقها الى سلوك الجمهور كعامل يؤثر على طريقة انفاقه .

يمكن الاستنتاج مما تقدم بان الاقتصاد الاسرائيلي لم يستطع ان يوفر مسالك تضمن « لاثر الدخل » المترتب على عملية التخفيض في قيمة الجنيه الاسرائيلي ان يأخذ مداه بشكل يؤدي الى حدوث تحسن كبير في وضع الميزان التجاري . وعلى هذا الاساس فان اي تحسين ممكن سيقع على عاتق « اثر السعر » Price Effect وهذا يتطلب وجود مرونات كافية لكل من دالات العرض والطلب . ولمعرفة درجة المرونات المشار اليها لا بد من القاء نظرة سريعة على تركيب كل من الاستيراد والصادرات للاقتصاد الاسرائيلي لعل وجود « اثر السعر » عبر المرونات يعوض عن غياب «اثر الدخل» وبالتالي يضمن نجاح التخفيض في تحقيق اهدافه .

ومما يذكر ان احدى الدراسات العلمية التي تناولت اثر الدورة التجارية على الميزان التجاري وميزان المدفوعات للبلدان النامية (٤) خصوصا تلك التي تصدر سلعة او سلعتين رئيسيتين (كما هو الحال في اسرائيل » قسمت صادرات

---

٣ ـ انظر يوسف شبل ، **السياسة المالية في اسرائيل** (بيروت ، مركز الابحاث ، منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٦٨) ص ٧٣ ـ ٨٥ .

٤ ـ S. G. Triantis «Cyclical Changes in the Balance of Trade», American Economic Review, March, 1962.

هذه البلدان الى اربع فئات بالنسبة لمرونة كل من الاسعار والدخل على الشكل التالي :

الفئة أ ـ الصادرات ذات مرونة للاسعار **منخفضة** مثل التبغ والسكر والقهوة والشاي والحبوب .

الفئة ب ـ الصادرات ذات مرونة للاسعار **مرتفعة** مثل الخضار والالبان والفواكه والمجوهرات على مختلف انواعها .

الفئة ج ـ الصادرات ذات مرونة **للدخل** منخفضة مثل النفط ومشتقاته ، الفحم والفحم الحجري .

الفئة د ـ الصادرات ذات مرونة **للدخل** مرتفعة مثل المعادن والمطاط والانسجة وغيرها .

ولاحظت هذه الدراسة ان البلدان المصدرة للفئتين (ب) و (ج) (صادرات اسرائيل تدخل في الفئة ب) هي اقل البلدان تأثرا من حدوث تطورات سيئة في الاسواق العالمية. فمثلا في حالة حدوث كساد على نطاق واسع في الاسواق الرئيسية لهذه الصادرات فان الانخفاض في الاسعار في الحالة (ب) يكون طفيفا نظرا لارتفاع درجة المرونة كما ان الانخفاض في الكمية في الحالة (ج) يكون ايضا طفيفا نظرا لانخفاض درجة مرونة الدخل . وحيث ان حصيلة الصادرات تساوي السعر مضروبا بالكمية فان الهبوط في هذه الحالة سيكون طفيفا وبالتالي فان اي تخفيض في قيمة العملة لهذه البلدان سيحسن كثيرا من وضع الميزان التجاري .

هذا فيما يتعلق بالصادرات ، اما من جانب الواردات فان تركيبها في اسرائيل كما هو واضح في الفصل الاول من هذه الدراسة يتألف معظمها من مواد اولية وسلع استثمارية لا يمكن الاستغناء عنها اذا ما ارادت السلطات الاسرائيلية المحافظة على معدل النمو الاقتصادي الذي حققته في العشرين سنة الاخيرة . وهذه السلع تتميز بمرونة للاسعار منخفضة، وهكذا ففي حين ان تركيب الصادرات يساعد عملية تخفيض قيمة الجنيه الاسرائيلي في تحسين وضع الميزان التجاري فان تركيب الواردات حاليا وتحوّله اكثر فاكثر من السلع الاستهلاكية الى السلع الاستثمارية ذات المرونة المنخفضة يعيق ويحد من الآثار المرجوة من عملية التخفيض . لذلك فان معرفة مدى نجاح التخفيض في قيمة الجنيه الاسرائيلي في تحسين وضع الميزان التجاري يتطلب الاخذ معا بجميع هذه الاعتبارات التي تعمل باتجاهات معاكسة ومن ثم معرفة الاثر الصافي لها .

وقد اختلفت آراء الاقتصاديين الاسرائيليين حول فعالية قرار تخفيض الجنيه الاسرائيلي كوسيلة لتحسين وضع الميزان التجاري . فعميد الاقتصاديين في اسرائيل « دون باتنكن » اعتبر جعل قيمة الدولار مساوية ٥ر٣ جنيه اسرائيلي بعد ان كان مساويا ٨ر١ جنيه اسرائيلي غير كاف ، ودعا الى تخفيض اكبر لا يقل بحال من الاحوال عن سعر للتبادل قدره ٠ر٥ جنيه للدولار الواحد . وفي راي «باتنكن» ان تخفيض قيمة الجنيه الاسرائيلي بنفس نسبة تخفيض الجنيه الاسترليني وقدره ٢ر١٤ ٪ لن يحقق في احسن الاحوال مكسبا اكثر من الحفاظ على حجم صادرات اسرائيل

الى منطقة الاسترليني في حين ان مستوى نفقات الانتاج المرتفع في اسرائيل بسبب ارتفاع مستوى الاجور وعدم الاستفادة من وفورات الحجم قد جعل الثغرة تتسع بين الميزة النسبية للسلع الاسرائيلية بالمقارنة للسلع المنافسة في الاسواق العالمية .

ومن ناحية اخرى اكد دافيد هورويتز حاكم المصرف المركزي في اسرائيل ان التخفيض المشار اليه سليم ويحقق الاهداف المرجوة منه على اساس ان الاتفاق الذي تم منذ عامين بين الحكومة والهستدروت والذي ينص على ان تراعي الهستدروت الزيادة في الانتاج عند مطالبتها بزيادة الاجور سيجعل السلع الاسرائيلية في وضع تنافسي افضل وسيدعم الآثار الاقتصادية المترتبة على عملية تخفيض قيمة العملة الاسرائيلية .

والآن وبعد ان انقضى اكثر من عام على التخفيض فان النتائج لم تكن في مستوى الآمال المعقودة على هذا الاجراء . فقد حملت وكالات الانباء في ١٧ كانون الاول (ديسمبر) من عام ١٩٦٨ الخبر التالي :

« اعلن مكتب الاحصاء المركزي ان العجز التجاري في اسرائيل بين كانون الثاني (يناير) وتشرين الثاني (نوفمبر) (عام ١٩٦٨) تضاعف تقريبا عما كان عليه خلال المدة ذاتها من العام الماضي وارتفع من ٢١٣ مليون دولار الى ٤١٢ مليون دولار . ويبدو ان العجز سيتجاوز الـ ٤٣٠ مليون دولار الذي توقعته اكثر التقديرات تشاؤما عند انتهاء العام الحالي . وارتفع الاستيراد بنسبة ٤١ ٪ فوصل الى ٩٥٧ مليون دولار وارتفع التصدير ١٧ ٪ ووصل الى ٥٤٥ مليون دولار . وقد

ارتفع استيراد السيارات بنسبة ١٢٩ ٪ والآلات والمعدات ٨٦ ٪ والمنسوجات بنسبة ٦٠ ٪ والمنتجات الخشبيةبنسبة ٥٣ ٪ . ومن ناحية اخرى ازداد تصدير المنتجات المعدنية والآلاتوالمعدات ١٠٠ ٪ والماس المصقول والمنسوجات بنسبة ٢٣٪ والمطاطوالبلاستيكوالمواد الكيميائية بنسبة٢٠٪ » (٥).

ويلاحظ مما تقدم ان ارتفاع العجز في الميزان التجاري يعود الى ارتفاع حاد فيحجم المستورد من السلعالاستثمارية والسلع التي تدخل في امور الدفاع كالمعدات وقطع الغيار وغيرها نتيجة للاوضاع التي اوجدتها حرب الخامس من حزيران (يونيو) . كما يلاحظ ان هنالك ارتفاعا كبيرا في حجم السلع الاستهلاكية نتيجة لالغاء بعض القيود على الاستيراد . وكانت السلطات الاسرائيلية قد لجأت الى هذا الاجراء بقصد رفعمستوياتالانتاج والجودة للسلعالاسرائيلية وذلك عن طريق تعريضها لمنافسة جزئية من السلعالاجنبية. ففي مثل هذه الحالة سيضطر المنتج الاسرائيلي الى التقيد بمعيار الكفاءة في الانتاج عن طريق تخفيض نفقات الانتاج وكذلك عن طريق مزج افضل لعوامل الانتاج .

والجدير بالذكر انالاقتصاد الاسرائيلي قد اضاعفرصة ذهبية لتخفيض العجز بنسبة كبيرة في ميزانه التجاري عام ١٩٦٨ . فعلى الرغم من ارتفاع حجم الكتلة النقدية ٢٤ ٪ ما بين عام ١٩٦٧ وعام ١٩٦٨ فان ارتفاع مستوى الاسعار لم يزد على ٦ر١ ٪ . وحيث ان هنالك علاقة وثيقة ومباشرة بين

٥ ــ جريدة **النهار** اللبنانية ، تاريخ ١٨/١٢/١٩٦٨ .

حجم الكتلة النقدية ومستوى الاسعار فان السؤال المطروح يصبح الآتي : ما هي العوامل التي حالت دون ارتفاع مستوى الاسعار والتي كان من الممكن ان يستفيد منها الاقتصاد الاسرائيلي ؟ هنالك عاملان في هذا الصدد :

١ ـ انخفاض مستوى الاجور الحقيقي Real Wages نتيجة لتوفر عدد لايستهان به من السكان العرب في قطاع البناء واثر ذلك على تخفيض مستوى الاجور ، ثم الغاء بعض الامتيازات التي كانت تحصل عليها الهستدروت ومنها الحصول على ساعات عمل اضافية .

٢ ـ الارتفاع الذي طرأ على حجم المدخرات الشخصية في القطاع الخاص حيث بدأ الجمهور يحتفظ بكمية اكبر من ارصدتهالنقدية مما ادىالى انخفاض في سرعة تداول النقود، وبالتالي امتص جزءا من اثر الزيادة الكبيرة التي طرأت على حجم الكتلة النقدية على مستوى الاسعار . ونتيجةللاستقرار النسبي في مستوىالاسعار فقد ازدادت استثماراتالجمهور في الموجودات النقدية . وقد ارتفعت مدخرات القطاعالخاص من ٧ر٥ ٪ عام ١٩٦٦ الى ٢ر٩ ٪ عام ١٩٦٨ .

واذا كان الميزان التجاري لم يسجل انخفاضا في العجز كما كان متوقعا له رغم التطورات الملائمة التي حدثت في استقرار مستوى الاسعار وارتفاع نسبة المدخرات فانه من غر المتوقع ان يحدث اى تحسين يذكر في وضع الميزان التجارى في المستقبل القريب . وبهذا الصدد نشير الى ان قرار الحكومة الفرنسية بفرض حظر على تصدير الاسلحة وقطاع الغيار الى اسرائيل سيدفع هذه الاخيرة الى محاولة

الحصول على قطع الغيار والمعدات التي تحتاجها اما من بلدان اوروبية تستعمل نفس الاسلحة او من مصادر اخرى وفي كلتا الحالتين فان ذلك سيزيد من العبء الواقع على الميزان التجاري .

ومن الاقتصاديين المرموقين الذين عملوا مع الحكومة الاسرائيلية والذين ابدوا شكوكهم حول نجاح تخفيض قيمة العملة الاقتصادي الاميركي آبا ليرنر Aba Lerner . ففي مقال له حول هذا الموضوع قال :

« ان تخفيض قيمة العملة له نفس الآثار مثل الضريبة على السلعة المستوردة حيث تؤدي هذه الضريبة الى ارتفاع في اسعار السلعة المستوردة مما يؤدي بدوره الى ارتفاع كل من نفقات المعيشة وعلاوات غلاء المعيشة ومن ثم الى ارتفاع تلقائي في مستوى الاسعار المحلية والتكلفة ونفقات الانتاج »(٦) .

ويمكن تلخيص حجج الذين يعارضون في تخفيض قيمة الجنيه الاسرائيلي كوسيلة ناجعة في حل مشكلة الميزان التجاري ويرون الاستعاضة عنها بمعونات مالية الى بعض الصناعات التصديرية بما يلي :

١ ــ ان الفرق بين حجم الصادرات والواردات الاسرائيلية كبير الى درجة لا يؤثر فيها التخفيض اذ ان الآثار الاقتصادية العكسية ستمحو اي اثر لصالح تحسين وضع الميزان التجاري . وفي هذا الصدد يقول احد الاقتصاديين الاسرائيليين انه من

٦ ــ A. Lerner, «Histadrot & Israeli Economy», Midstream, 1957.

الافضل اعطاء منح مالية لما قيمته ١٠٠ دولار من الصادرات الاسرائيلية وترك ما قيمته ١٠٠٠ دولار من الواردات على حالها .

٢ ــ وجود «نص تصاعدي» Esclator Clause في اتفاقيات الاجور في اسرائيل بحيث تمتص هذه الاتفاقيات اية مكاسب قد يحققها تخفيض قيمة الجنيه . وحيث ان التخفيض يؤدي عادة الى ارتفاع اسعار الواردات وبالتالي نفقات المعيشة فان النص المشار اليه سيصبح موضع التطبيق من قبل نقابات العمال .

ومن ناحية اخرى يرى بعض الاقتصاديين المتفائلين بجدوى التخفيض ان الذين يشكون بهذا الاجراء قد اغفلوا عاملين على جانب كبير من الاهمية : العامل الاول هو اثر التخفيض على توزيع موارد البلاد بين المجالات الانتاجية المختلفة بحيث يؤدي التخفيض في قيمة الجنيه الى انتقال رؤوس الاموال من المنشآت التي تعمل بظل تكلفة مرتفعة «Increasing Cost» للانتاج» الى تلك التي تعمل بظل تكلفة منخفضة تعمل على زيادة الانتاج . والعامل الثاني هو اثر التخفيض على استعمال اكبر للموارد التي لا تزال عاطلة في الاقتصاد او المتوفرة بكثرة في الاقتصاد الاسرائيلي كالآلات ورأس المال غير البشري .

وقد لجأ احد هؤلاء الاقتصاديين المتفائلين الى استعمال مقياس «Index» معين لمعرفة الاثر الصافي الذي تركته عمليات تخفيض قيمة الجنيه الاسرائيلي وذلك عن طريق مقارنة التغيير في قيمة العملة الى التغيير في مستوى الاسعار

الذي حدث بعد عملية التخفيض . فمثلا تنسب قيمة العملة قبل التخفيض الى الرقم ١٠٠ في سنة الاساس ثم تصبح ٢٠٠ (بعد اجراء تخفيض قدره ٥٠ ٪) . فاذا ارتفعمستوى الاسعار على اثر التخفيض ١٠٠ ٪ فان التخفيض يكون قد فشل تماما اما اذا لم يرتفع على الاطلاق فان النجاح يكون كاملا . اما اذا ارتفع ٤٠ ٪ فان نجاح التخفيض يكون بنسبة ٦٠ ٪ وهكذا .

وفي محاولة لمعرفة اثر التخفيض خلال الفترة بين عام ١٩٤٩ وعام ١٩٥٦ خرج «روبنر» بنتيجة مفادها انه قد نجح بنسبة ٥٨ ٪ اي بعد اخذ الارتفاع في مستوى الاسعار بعين الاعتبار فقد ظل تخفيض قيمة الجنيه الاسرائيلي محتفظا بـ ٥٨ ٪ من قدرته على تحقيق الاهداف الاقتصادية المرجوة منه وفي طليعتها تحسين وضع الميزان التجاري .

وتكمن العلة في هذا « المقياس » بان النتيجة تختلف باختلاف اعتماد سنة الاساس . فمثلا اذا اعتمدنا الفترة **بعد** التخفيض (اي استعمال القياس المعروف بعلم الاحصاء باسم « باسش » Paasche) فان النتيجة تختلف عنها لو اعتمدنا الفترة **قبل** التخفيض كأساس (اي استعمالالمقياس المعروف باسم « لاسبيرز » Laspeyres) . وعلىكل حال سواء اعتمدنا الطريقة الاولى او الطريقة الثانية فان النتيجة تظل لصالح التخفيضبالنسبة لوضع الاقتصاد الاسرائيلي وان كانتنسبة النجاحكما ذكرنا تتراوح فيالحالتينبين ٥ ٪ صعودا وهبوطا.

٢ ـ اثر التعرفة الجمركية على الميزان التجاري :

تلجأ معظم بلدان العالم الى استعمال التعرفة الجمركية

كأحد الوسائل لتحسين ميزانها التجاري وذلك عن طريق التأثير على حجم كل من الصادرات والواردات بشكل يخدم اهداف السياسة الاقتصادية المرسومة . والآثار الاقتصادية للتعرفة الجمركية لا تتوقف عند التأثير على الميزان التجاري بل لها آثار عديدة يمكن تلخيصها بما يلي :

١ ــ اثر التعرفة على حماية الصناعات الناشئة .

٢ ــ اثر التعرفة على مدى توفر السلع الاستهلاكية .

٣ ــ اثر التعرفة على واردات الدولة .

٤ ــ اثر التعرفة على اعادة توزيع الدخل بشكل يرفع من سعر عامل الانتاج النادر ويخفض من سعر عامل الانتاج المتوفر بكثرة .

٥ ــ اثر التعرفة على شروط التجارة والميزان التجاري.

ولا حاجة للقول انه من غير الممكن عمليا الفصل بين كل من الآثار الخمسة المشار اليها نظرا لان هذه الاثار تتفاعل مع بعضها باستمرار ومع ذلك فان الذي يهمنا في سياق هذه الدراسة هو معرفة اثر التعرفات الجمركية التي اعتمدتها السلطات الاسرائيلية في تحسين شروط التجارة وتحسين وضع الميزان التجاري لذلك سنركز على الاثر الخامس دون غيره على افتراض بقاء العوامل الاربعة الاخرى ثابتة .

اثر التعرفة على شروط التجارة والميزان التجاري : في غياب المعاملة بالمثل فان آثار التعرفة على شروط التجارة والميزان التجاري تتلخص بما يلي :

اولا : تتحسن شروط التجارة للبلد الذي قام بفرض تعرفة جمركية .

ثانيا : ينخفض حجم الصادرات للبلد الذي فرضت على سلعه التعرفة بحيث :

(أ) انه يقلل من تسرب السلع والخدمات للخارج وهي ظاهرة « حسنة » .

(ب) انه يقلل من عائدات البلد من القطع الاجنبي الضروري لتمويل حجم الاستيراد وهي ظاهرة « سيئة » .

(ج) انه يؤثر تأثيرا سيئا على الصناعات والمنشآت التي تسوّق منتجاتها في الاسواق الاجنبية .

(د) يؤدي الى هبوط في حجم الدخل القومي بالاسعار الجارية وهي ظاهرة محمودة اذا كان الوضع قريبا من حالة التضخم المالي وظاهرة غير محمودة اذا كان الوضع يتميز بالانكماش الاقتصادي .

ثالثا : انها قد تنقص او تترك حجم الاستيراد على حاله للبلد الذي فرض التعرفة وهذا تقرره درجة المرونة للسلع المستوردة .

ونظرا لان اسرائيل تملك نظاما للتعرفة الجمركية ذات اهداف متعددة منها ما هو موجه نحو حماية الصناعات التصديرية الناشئة ومنها ما هو موجه لتحقيق عوائد للدولة ومنها ما هو موجه نحو توجيه الموارد الاقتصادية من انتاج السلع الاستهلاكية نحو السلع الاستثمارية فانه يصعب معرفة

اثر التعرفة الجمركية على وضع الميزان التجاري بدقة . والواقع ان هناك خلافا في الرأي في اسرائيل . بين وزارة التجارة من ناحية وبعض الخبراء الاقتصاديين من ناحية اخرى حول فعالية التعرفة الجمركية واعتماد نظام متعدد للقطع (قبل عام ١٩٦٢) . فبعض الخبراء يعتقدون ان اعتماد نظام للتعرفة يرتكز على اساس اعطاء افضلية للسلع الاستثمارية ثم المواد الاولية واخيرا السلع الاستهلاكية قد ادى الى اختلال في الاسعار النسبية كرأس المال واليد العاملة وان هذه السياسة مبنية على اساس تحديد خاطىء للسلع الاستثمارية على الاستثمار . وبعبارة اخرى فان هؤلاء الخبراء يعتقدون ان تحقيق الكفاءة الاقتصادية لا يتم الا اذا سمح لجهاز الاسعار بأن يقوم بتوزيع الموارد الاقتصادية وان ممارسة التمييز في الاسعار من خلال اعتماد نظام للتعرفة متعدد الاهداف ونظام متعدد للقطع ايضا قد ادى الى تبديد في الموارد المتاحة لاسرائيل (٧) .

ومن ناحية اخرى فان وزارة التجارة والصناعة تؤكد عكس ذلك تماما على اساس ان النظرية الاقتصادية لا يمكن الاسترشاد بها بفاعلية في البلدان النامية كما هو الحال في البلدان المتقدمة اقتصاديا . فكون اسرائيل لا تزال في المراحل الاولى من عملية التصنيع وحاجة كثير من الصناعات الى حماية مباشرة وغير مباشرة لامتصاص اكبر قدر من اليد العاملة تجعل « الميزة النسبية والتخصص في التجارة الدولية » مقياسا غير سليم في تقييم المشاريع الانمائية .

٧ ـ ن. هاليفي و ر. كلينوف مالول ، **المصدر السابق** ، ص ٢٤٥ ـ ٢٤٨ .

وتؤكد وزارة التجارة في هذا الصدد انه لولا جدار التعرفة والمساعدات المالية عن طريق نظام خاص للقطع الاجنبي التي منحتها الحكومة لكثير من الصناعات لما امكنها ان تقف على رجليها وان تضاعف صادراتها خلال فترة وجيزة من الزمن . واذا كانت شروط التجارة لم تتحسن فالمؤكد ان وضع الميزان التجاري حتى العام ١٩٦٦ قد تحسن .

الفصل الخامس

الاقتصاد الاسرائيلي والاستقلال الاقتصادي

ازدادت الدعوة في الآونة الاخيرة في اوساط الحكومة الاسرائيلية وبين كثير من الاقتصاديين الاسرائيليين الى تحقيق ما يسمى « بالاستقلال الاقتصادي » اي تخفيف الاعتماد على مصادر التمويل الخارجي التي لعبت دورا كبيرا في تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي وفي امتصاص عدد كبير من المهاجرين اليهود وتوفير فرص العمل لهم وتوجيه جزء كبير من الموارد نحو بناء الجيش الاسرائيلي وتزويده باسلحة حديثة.

ولم يكن الجهد لهذه الدعوة طارئا بل جاء استباقا لعدة تطورات على الصعيدين الداخلي والخارجي باتت تهدد المستويات التي رسمتها اسرائيل لنفسها . وتتلخص هذه التطورات بما يلي :

اولا : انتهاء التعويضات الالمانية التي كانت تشكل مصدرا رئيسيا من مصادر المساعدات الخارجية .

ثانيا : استحقاق جزء كبير من سندات الخزينة التي قامت اسرائيل ببيعها في الخارج .

ثالثا : فشل اسرائيل في الدخول الى السوق الاوروبية المشتركة كعضو مشارك يتمتع بامتيازات خاصة تمكنه من

تسويق صادراته الرئيسية دون الاصطدام بجدار التعرفة العالية الذي تفرضه السوق المشتركة على الدول غير الاعضاء .

رابعا : الصعوبة المتزايدة التي بدأت تلقاها السلع الاسرائيلية في ايجاد اسواق جديدة لها نظرا لارتفاع مستوى الاجور وتكلفة الانتاج بسبب ضيق السوق المحلية وعدم توفر « وفورات الانتاج » التي ترافق الانتاج الكبير والذي يؤدي الى انخفاض في التكلفة الحدّية للانتاج .

هناك سببان رئيسيان للاهتمام الزائد الذي تبديه السلطات لموضوع فائض الاستيراد واثره على وضع الاقتصاد الاسرائيلي :

١ ـ العبء الذي سيتركه هذا الفائض على الاجيال القادمة من حيث التزامها بسداد القروض التي عقدها الجيل الحالي من الاسرائيليين .

٢ ـ الخوف من الانقطاع المفاجىء لبعض مصادر التمويل الخارجي واثر ذلك على مستوى النشاط الاقتصادي مستقبلا .

غير ان هذا التخوف والقلق مبالغ فيه ومن المحتمل جدا ان يكون الاستمرار في التحدث عن هذا الموضوع من قبل الحكومة الاسرائيلية ووسائل اعلامها انما يهدف الى تحقيق اهداف سياسية معينة يأتي في طليعتها وضع يهود العالم في حالة استنفار دائم حتى تستمر مساعداتهم المالية الى اسرائيل . وهنالك مؤشرات عديدة تؤكد صحة التحليل هذا :

اولا : ان حوالي ٧٠ ٪ من فائض الاستيراد اي العجز في الميزان التجاري يموّل عن طريق التحويلات غير قابلة

التسديد . ففي خلال الفترة ما بين عام ١٩٤٦ و ١٩٦٦ لم تهبط نسبة التحويلات غير قابلة التسديد «Unilateral Transfers» عن ٦٠ ٪ في حين بلغ متوسط النسبة المشار اليها ٧٠ ٪ . فاذا ما اخذنا بعين الاعتبار ايضا ان المقياس الذي يصور بدقة درجة العبء الذي سيقع على الاقتصاد الاسرائيلي مستقبلا هو نسبة حجم الرساميل المحوّلة الى اسرائيل الى مجموع الموارد المتاحة لم يزد على ٧ر٨ ٪ خلال الفترة ما بين ١٩٥٠ـ ١٩٦٦ لأدركنا ان الوضع ليس على تلك الدرجة من التدهور التي تحاول السلطات الاسرائيلية ان تظهره بين حين وآخر ، خصوصا وان الجزء الاكبر من التحويلات غير قابلة التسديد تأتي من المنظمات والجاليات اليهودية في الخارج .

ثانيا : ان نسبة كبيرة من المساعدات الخارجية توجه الى مجال التثمير ويمكن الاسترشاد بالمؤشرات التالية في هذا الصدد :

أ ـ نسبة صافي الديون الى صافي الناتج القومي .

ب ـ نسبة صافي الديون الى حصيلة اسرائيل من الصادرات .

ج ـ نسبة صافي الديون الى راس المال الموظف في الاقتصاد الاسرائيلي .

والجدول رقم ١٦ يبين اتجاه المؤشرات المشار اليها وكلها تظهر ان الوضع ليس على مستوى الخطورة التي تحاول السلطات الاسرائيلية تأكيدها من حين لآخر .

(الجدول رقم ١٦)

مؤشرات الاعتماد الاقتصادي على الخارج

(١٩٥٤ – ١٩٦٥)

السنة	صافي الديون لمجمل الناتج القومي	صافي الديون لحصيلة الصادرات	صافي التثميرات لفائض الاستيراد	صافي الديون لراس المال
١٩٥٤	١٨ر٥	١٩٤ر٨	٨٤ر٧	٧ر٤
١٩٥٥	١٧ر٩	١٤٦ر٥	٩٢ر٥	٧ر٤
١٩٥٦	١٦ر٥	١٥٧ر٣	٧٢ر٥	٧ر٣
١٩٥٧	١٤ر٦	١٤٧ر٦	٩٠ر٤	٧ر١
١٩٥٨	١٢ر٩	١٠٨ر٦	٩٦ر٢	٦ر٥
١٩٥٩	١١ر٦	٨٨ر٤	١١٢ر٣	٥ر٨
١٩٦٠	٨ر٣	٧١ر٨	١١٠ر٤	٣ر٩
١٩٦١	٦ر٢	٥٣ر٩	١١٣ر٧	٣ر٢
١٩٦٢	٤ر٨	٤٣ر٩	٩٧ر٨	٢ر٧
١٩٦٣	٣ر٨	٤٠ر٤	٩٨ر١	٢ر٣
١٩٦٤	٤ر٧	٣٨ر٦	٩٩ر١	٢ر١
١٩٦٥	٣ر٢	٣٦ر٩	٩٣ر٢	١ر٩

المصدر : محتسب من عدة جداول من **الدليل الاحصائي لاسرائيل** .

ثالثا : انه من المستبعد جدا ان ينخفض حجم المساعدات الخارجية بنسبة كبيرة في فترة قصيرة من الزمن وبالتالي فان باستطاعة السلطات المسؤولة ان تجابه هذا الانخفاض المتوقع بتخطيط واسع المدى يشمل تحديد مستويات الاستثمار والاستهلاك وتوجيه الاسعار النسبية للموارد والسلع المنتجة بشكل يجنب الاقتصاد اي خضة اقتصادية كبيرة . وفي اقتصاد يخضع لتدخل مباشر من القطاع الحكومي في كثير من نشاطاته كالاقتصاد الاسرائيلي فانه من السهل عليه ممارسة عملية التأقلم التي يحتاجها عند انخفاض الموارد الخارجية المتاحة له .

وبعد فاذا اعتمدنا نسبة فائض الاستيراد بالاسعار الثابتة الى مجمل الموارد المتاحة فان درجة اعتماد اسرائيل على المصادر الخارجية قد اخذت بالهبوط تدريجيا في حين انه اذا اعتمدنا نسبة فائض الاستيراد بالاسعار الجارية فان التحسن المشار اليه يختفي من الصورة تماما .

وفي هذا الصدد يقول الاقتصادي الاسرائيلي «باتنكن» « ان الاقتراب من الاستقلال الاقتصادي قد يتعارض مع الاهداف الاخرى للاقتصاد (الاسرائيلي) مثل الهجرة والدفاع والتنمية وارتفاع مستوى المعيشة . وعندما يحدث مثل هذا التعارض لا بد من اتخاذ قرارات حول الاهمية النسبية لكل من الاهداف المشار اليها » (١) .

ويحدد باتنكن مقياسين لمعرفة مدى اقتراب الاقتصاد

---

١ — D. Patinkin, The Israeli Economy, The First Decade. (Jerusalem; Falk Research Project; 1960) p. 128

الاسرائيلي من الهدف المشار اليه وهما :

١ ــ نسبة مجمل الناتج القومي .G.N.P الى مجموع الموارد المتاحة للاقتصاد الاسرائيلي . فكلما ارتفعت النسبة المشار اليها كلما خف اعتماد الاقتصاد الاسرائيلي على الموارد الخارجية والعكس بالعكس. والمقياس المذكور يدل على تحسن طفيف في اتجاه الاستقلال الاقتصادي (احداث خمسة حزيران (يونيو) وذيولها غيّرت هذا الاتجاه) .

٢ ــ نسبة المدخرات المحلية الى مجمل الناتج القومي ويختلف هذا المقياس عن الاول من حيث انه يستثني النفقات الحيوية تحت « نفقات رأسمالية » في ميزان المدفوعات . لذلك فكلما ارتفعت نسبة المدخرات المحلية الى مجمل الناتج القومي كلما اقترب الاقتصاد من مرحلة « الاستقلال الاقتصادي » .

على ان اهم مشكلة تعترض تطبيق هذين المقياسين هو سعر القطع الاجنبي الذي سيتم بموجبه تقدير فائض الاستيراد نظرا للتغيير المستمر الذي طرأ على سعر التبادل للجنيه الاسرائيلي بعد فترات التخفيض المتعاقبة .

ويرى باتنكن ان تحقيق هذا الاستقلال اصبح عملية عسيرة التحقيق نظرا لارتفاع معدل استهلاك الفرد الواحد وبالتالي اصبحت مستويات الاستهلاك جزءا لا يتجزأ من تركيب الاقتصاد الاسرائيلي .

وهنا نرى من الفائدة بمكان مناقشة بعض الآراء الشائعة حول العجز الحالي في الميزان التجاري الاسرائيلي والذيول

التي قد يجرها مثل هذا العجز على الاقتصاد الاسرائيلي بأسره.

الملاحظة الاولى ان وجود عجز في الميزان التجاري لبلد ما لا يعني بالضرورة ان هنالك خللا اساسيا في تركيب الاقتصاد فلا بد من ربط حجم الاستيراد وتوعيته بمعدل النمو الاقتصادي داخل البلاد قبل معرفة نوع هذا العجز ومدى خطورته . اذ انه من الممكن نظريا لبلد ما ان يسد الثغرة في ميزانه التجاري اذا ما لجأ الى اجراءات معينة تهدف الى تخفيض حجم وارداته بحيث تتساوى مع صادراته . غير ان السؤال المنطقي في هذه الحالة يصبح الآتي : بأي ثمن امكن تحقيق مثل هذا التوازن ؟ فكما سبق ان شرحنا في المقدمة لهذه الدراسة هنالك علاقة وثيقة بين حجم الاستيراد وحجم النشاط الاقتصادي داخل الاقتصاد لذلك فان تقليص حجم العامل الاول قد يتم على حساب العامل الثاني اي عدم تحقيق معدل عال للنمو الاقتصادي . وهكذا فعندما يتحدث الخبراء الاسرائيليون عن فشل الاقتصاد الاسرائيلي حتى الآن في تحقيق ما يسمى « بالاستقلال الاقتصادي » Economic Independence فانهم يعنون ضمنا فشل الاقتصاد المذكور في سد الثغرة الكبيرة في ميزانه التجاري مع الاستمرار في تحقيق معدل للنمو الاقتصادي لا يقل عن المعدل السابق وقدره ١٠ ٪ بالاسعار الثابتة . وحيث ان تحقيق مثل هذا النمو او حتى نمو في حدود ٧ ٪ لا يمكن تحقيقه بواسطة موارد اسرائيل المحلية، خصوصا وان نسبة السلع الاستثمارية والسلع الانتاجية بما فيها المواد الاولية الى مجموع استيراد اسرائيل يشكل اكثر من ٨٣ ٪ (انظر الجدول رقم ٧) ، فان الحديث عن « الاستقلال

الاقتصادي » يصبح امنية مقطوعة الجذور بمعطيات الاقتصاد الاسرائيلي ما لم تقبل السلطات الاسرائيلية بهذا التنازل عن تحقيق كافة اهدافها الاقتصادية والسياسية في آن واحد.

الملاحظة الثانية في هذا الصدد ان المشكلة المشار اليها مبالغ في خطورتها رغم الاهتمام المتزايد بها في الاوساط الاسرائيلية . فالمعروف نظريا ان مشكلة ميزان المدفوعات هي ظاهرة « لاحقة » «Ex-Poste» لعمليات التبادل التجاري مع مختلف انحاء العالم وليست مشكلة « سابقة » Ex-Ante لعمليات التبادل ، بمعنى انه بعد الانتهاء من عمليات التبادل فاننا نبدأ في تبويب الطريقة التي تم بها تمويل عمليات التبادل المشار اليها . فمجموع المشتريات من الخارج التي يحصل عليها اقتصاد ما تساوي تعريفا مجموع الانفاق على ذلك الحجم من المشتريات . ويقوم سعر القطع Exchange Rate بدور عامل التوازن بين المشتريات والمبيعات . واذا كان سعر القطع الاجنبي حرا كما هو في لبنان مثلا فان المشكلة تصبح ثانوية كما ذكرنا اما اذا كان سعر القطع ثابتا «Pegged Rate» اي ان تلتزم الحكومة ببيع وشراء القطع الاجنبي بسعر ثابت وان تدافع عنه كلما دعت الضرورة بما تملك من احتياطي من العملات الاجنبية وهو ما يحدث الآن في اسرائيل فان المشكلة تصبح اكثر خطورة منها في لبنان مثلا ، ولكنها لم تصل بعد الى درجة تهدد مستويات الدخل والانتاج داخل الاقتصاد الاسرائيلي خصوصا وان احتياطي اسرائيل من العملات الاجنبية قد ارتفع الى درجة كبيرة في السنوات الاخيرة كما ان التخفيض المستمر لقيمة الجنيه قد خفف كثيرا من العبء الواقع على ميزان المدفوعات .

الفصل السادس

خلاصة واستنتاجات

من الاهمية بمكان في ختام هذا البحث عن تجارة اسرائيل الخارجية ان نحاول بايجاز تحديد اتجاهات التجارة الخارجية في الاعوام القادمة على ضوء المعطيات الاقتصادية للاقتصاد الاسرائيلي خصوصا بعد التطورات التي حدثت في اعقاب حرب الخامس من حزيران (يونيو) عام ١٩٦٧ وبالتالي الاعباء الجديدة التي رافقت العدوان المشار اليه :

اولا : من المتوقع ان يستمر العجز في الميزان التجاري مدة اخرى من الزمن قبل ان تنجح السلطات الاسرائيلية في سد هذا العجز . وبعد ان نجحت الحكومة الاسرائيلية نسبيا في تخفيض حجم العجز المشار اليه خلال عامي ١٩٦٦ و ١٩٦٧ جاءت ذيول عدوان الخامس من حزيران (يونيو) لتضع اعباء جديدة على الاقتصاد الاسرائيلي بدات بوادرها تظهر خلال عام ١٩٦٨ حيث سجل الميزان التجاري اكبر عجز في تاريخه . وبعد الزيادة الكبيرة التي طرات على حجم الصادرات في السنوات الاربع الاخيرة فان الدلائل الآن تشير الى ان معدل الزيادة قد بدأ في الهبوط .

ثانيا : سيظل اهتمام اسرائيل متركزا الى درجة كبيرة على الاسواق الاوروبية خصوصا السوق الاوروبية المشتركة

وبريطانيه وستستمر محاولاتها للحصول على امتيازات جديدة داخل السوق بقصد تطويق اية محاولات لاستبدال حمضياتها بحمضيات دول شمال افريقيه ، كما ان اسرائيل ستظل تتابع باهتمام اية تطورات تطرأ على قيمة الجنيه الاسترليني حتى لا تخسر اهم صادراتها الى اهم اسواقها .

ثالثا : ستستمر اسرائيل في السعي لكسب اسواق جديدة في افريقيه وتدعيم موقفها في الاسواق القديمة مستغلة الغياب شبه الكامل للدول العربية في هذه القارة . واسرائيل في اهتمامها المثابر والمستمر انما تراهن على ان الامكانات الانمائية لهذه البلدان تستحق كافة التضحيات حاليا للحصول على مواقع اقتصادية وسياسية في هذه البلدان مستقبلا . وكما شرحنا في الفصل الثاني فان سلوك اسرائيل في هذه البلدان لا يتقيد بعامل الربح فقط وانما بعامل المنفعة العامة كما تمليه مصالحها السياسية والاقتصادية .

رابعا : من المنتظر ان تخفف اسرائيل من اعتمادها على الاتفاقيات التجارية الثنائية كوسيلة لزيادة حجم تجارتها خصوصا مع البلدان التي تملك عملات غير قابلة للتحويل وان تتجه بدلا من ذلك الى زيادة حجم مساعداتها المباشرة وغير المباشرة الى الصناعات التصديرية التي تتوسم فيها القدرة التنافسية في الاسواق العالمية .

خامسا : من غير المستبعد ان تلجأ الحكومة الاسرائيلية في المستقبل القريب الى تخفيض جديد في قيمة عملتها لتدعيم وضع صادراتها وتقليص حجم وارداتها اذا فشلت

الجهود الحالية لتجميد الارتفاع المستمر في مستوى الاجور والاسعار والذي من شأنه ان يمتص اي تحسن في قدرة السلع الاسرائيلية على المنافسة في الاسواق العالمية .

سادسا : اذا استمر الوضع على ما هو عليه فستجد اسرائيل نفسها غير قادرة على تحقيق اهدافها الاقتصادية الرئيسية الثلاثة معا وهي : تحقيق معدل عال للنمو الاقتصادي ، والاندماج في الاسواق العالمية وتحقيق الاستقلال الاقتصادي. وستضطر الى ممارسة عملية استبدال بين هذه الاهداف بحيث تعطى الاولية لموضوع الاندماج في الاسواق العالمية ثم محاولة الحفاظ على معدل عال للنمو اما محاولة تحقيق الاستقلال الاقتصادي فلم يعد ممكنا نظرا للاعباء المتزايدة في حقل التسلح بعد عدوان الخامس من حزيران (يونيو) .

مصادر البحث

باللغة الانجليزية

كتب

(1) I.M.F., **International Financial Statistics** (1953-68).

(2) Central Bureau of Statistics, **Statistical Abstract of Israel**, Jerusalem.

(3) D. Horowitz., **The Economics of Israel**, (London : Pergamon Press, 1966).

(4) C. Kindlberger, **International Economics**, (Homewood : R. Irwin Co.; 1963).

(5) M. Kreinin, Israel & Africa, (New York : Praeger; 1964).

(6) D. Patinkin, **The Israeli Economy : The First Decade** (Jerusalem : Falk Research Project; 1960).

(7) N. Halevi & R Klinov-Malul, **The Economic Development of Israel**, (New York : Praeger; 1968).

(8) A. Rubner, **The Economy of Israel**, (London : Case & Company, 1960).

(9) Y. Shibl (Editor), **Essays On The Israeli Economy**, (Beirut : Palestine Research Center; 1968).

(10) J. Vanek, **International Trade : Theory & Economic Policy**, (Homewood : R. Irwin Co., 1962).

مقالات

(11) «Israel Meets Tough Competition», **Jewish Observer**, March 3, 1967.

(12) «Israel First Ever Trade Surplus», **Jewish Observer,** Nov. 17, 1967.

(13) M. Al. Azm «Israel Prospects, For Economic Independence», **Middle East Forum,** Vol. 42, Nov. 2, 1966.

(14) «Devaluation To Protect Exports», **Jewish Observer,** Nov. 24, 1967.

باللغة العربية

١٥ ـ رياض القنطار ، **التغلغل الاسرائيلي في افريقيه وطرق مجابهته** ، دراسات فلسطينية رقم ٤٣ (بيروت : مركز الابحاث، منظمةالتحرير الفلسطينية، ١٩٦٨).

١٦ ـ يوسف صايغ ، **الاقتصاد الاسرائيلي** ، كتب فلسطينية رقم ١ (بيروت : مركز الابحاث ، ١٩٦٤) .

١٧ ـ يوسف شبل ، **السياسة المالية في اسرائيل**، دراسات فلسطينية رقم ٣٦ (بيروت: مركز الابحاث، ١٩٦٨).

منظمة التحرير الفلسطينية
مركز الابحاث
٦٠٦ شارع السادات - بيروت

صدر حديثا من

سلسلة دراسات فلسطينية :

	السعر ل.ل.
٤١ ـ الآنسة لمياء جميل مجاعص ، المابام (بالعربية)	٢
٤٢ ـ د. محمد فاروق الهيثمي ، في الاستراتيجية الاسرائيلية (بالعربية)	٢
٤٣ ـ رياض القنطار ، التغلغل الاسرائيلي في افريقيه (بالعربية)	٢
٤٤ ـ الآنسة تهاني هلسه ، دافيد بن جوريون (بالعربية)	٢
٤٥ ـ عقيل هاشم ، تخطيط الاعلام العربي (بالعربية)	٢
٤٦ ـ يوسف مروّه ، اخطار التخطيط الصناعي في اسرائيل (بالعربية)	٣
٤٧ ـ د. اسعد رزّوق ، الصهيونية وحقوق الانسان العربي ـ ١ (بالعربية والانجليزية والفرنسية)	٢

السعر ل.ل.

٤٨ ـ د. اسعد رزّوق ، الصهيونية وحقوق الانسان العربي ـ ٢ (بالعربية والانجليزية والفرنسية)	٢
٤٩ ـ الياس حنا ، الوضع القانوني للمقاومة العربية في الارض المحتلة (بالعربية والانجليزية والفرنسية)	٢
٥٠ ـ عزيز العظمه ، اليسار الصهيوني : من بدايته حتى اعلان دولة اسرائيل (بالعربية)	٢
٥١ ـ اسعد عبد الرحمن ، اوراق سجين (بالعربية والانجليزية والفرنسية)	٢
٥٢ ـ الدكتور عز الدين فوده ، قضية القدس في محيط العلاقات الدولية (بالعربية)	٢
٥٣ ـ ليلى القاضي (محررة) ، مقالات في الراي العام الاميركي وقضية فلسطين (بالانجليزية)	٢
٥٤ ـ الدكتور عز الدين فوده والدكتور اسعد رزّوق والياس حنا ، الصهيونية والمقاومة العربية (بالانجليزية)	٢
٥٥ ـ العرب تحت الاحتلال الاسرائيلي (بالانجليزية)	٢
٥٦ ـ ليلى القاضي ، عرض للعلاقات الاميركية ـ الاسرائيلية (بالانجليزية)	٢
٥٧ ـ المواجهة العربية الاسرائيلية (بالفرنسية)	٢
٥٨ ـ بسام بشوتي ، العنف الصهيوني (بالانجليزية)	٢
٥٩ ـ مصطفى عبد العزيز ، اسرائيل ويهود العالم (بالعربية)	٢
٦٠ ـ يوسف شبل ، تجارة اسرائيل الخارجية (بالعربية)	٢

مطبعة غفالي ـ بيروت ـ باب ادريس
تلفون ٢٢٤٠٤٠

١١٩

منظمة التحرير الفلسطينية
مركز الابحاث
٦٠٦ شارع السادات - بيروت

اسس في شباط (فبراير) ١٩٦٥

تصدر عنه

(١) سلسلة « اليوميات الفلسطينية »

(٢) سلسلة « حقائق وارقام »

(٣) سلسلة « ابحاث فلسطينية »

(٤) سلسلة « دراسات فلسطينية »

(٥) سلسلة « كتب فلسطينية »

(٦) خرائط فلسطينية

(٧) سلسلة « نشرات خاصة »

69
61
Bibliotheca Alexandrina
0210450